تصور مقترح لضمان الجودة والاعتماد المدرسي لمؤسسات التعليم العام في اليمن

بحث تحليلي

د. فتحية محمد الهمداني

28. يوليو. 2021

جميع حقوق الطبع محفوظة لمركز يمن انفورميشن سنتر
ولايسمح بإعادة طبع المجلة أو أي جزء منها او نقلها دون إذن خطي مسبق من المركز
www. yemeninformation.org
البريد الإلكتروني: YIC@ yemeninformation.org
مكتب صنعاء: 216282-1-967 – مكتب عدن: 772415913 – مكتب إب: 425622-04

الملخص:

يظل التعليم القوة العظمى لبناء الشعوب والأمم، إذ ينعكس دوره في تنمية القوى البشرية على تطور تلك الشعوب؛ لذا يهدف البحث الحالي إلى تحسين جودة مخرجات التعليم العام في اليمن عن طريق تقديم تصور مقترح لتطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس التعليم الأساسي والثانوي. اعتمد البحث على المنهج الوصفي المسحي، إذ تم التعرف على واقع مؤشرات جودة التعليم العام وتحديد الصعوبات التي تواجهه، بالإضافة إلى معرفة مفهوم الجودة والاعتماد المدرسي في التعليم ومناقشة متطلبات تطبيقه في المدراس، والاطلاع على تجارب الدول في تطبيق ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في المدارس. وقد توصل البحث إلى العديد من النتائج أهمها:

1- أوضحت مؤشرات التعليم العام في اليمن تدني مستوى جودة العملية التعليمية مما ساهم في انخفاض مستوى تحصيل الطلبة، لا سيما أن العملية التعليمية في مدارس التعليم العام في اليمن تواجه العديد من الصعوبات في العديد من المجالات، منها: مجال الإدارة المدرسية، مجال تنمية المعلمين وتدريبهم، مجال البنية التحتية (المبنى المدرسي والمعامل)، مجال المنهج المدرسي، مجال الشراكة المجتمعية.

2- أن عملية تطبيق ضمان الجودة والاعتماد المدرسي تساهم في تحسين الأداء وفي جودة المخرجات التعليمية، وهذا في ظل متطلبات إدارية، وتشريعية، ومالية، وتعليمية. كما أوضحت نماذج ضمان الجودة والاعتماد المدرسي أن عملية الحصول على الاعتماد المدرسي تتم بواسطة هيئات متخصصة ووفق معايير محددة من خلال القيام بعمليتي التقييم الذاتي والتقييم الخارجي (الاعتماد).

كلمات مفتاحية:
الجودة، ضمان الجودة، الاعتماد المدرسي، المعايير، مؤسسات التعليم العام.

الفصل الأول

المقدمة:

في ظل التغيرات العالمية المتسارعة، كالعولمة والثورة المعرفية المتنوعة في مختلف المجالات التقنية والتكنولوجية والاقتصادية، وجدت العديد من الأنظمة الإدارية التي عملت على تخطي الصعوبات الناتجة عن تلك التغييرات، ومثلت إدارة الجودة أكثر التوجهات الإدارية لإصلاح واقع الكثير من المؤسسات، ونجحت في تخطي العقبات التي تواجه مختلف الأنظمة سواء الاقتصادية أو التعليمية، وهذا يعود إلى دورها في تحسين مستوى أداء المؤسسات والتركيز على إرضاء المستفيدين من خدماتها.

وقد اتجهت أنظار كثير من القائمين على المؤسسات التعليمية نحو تطبيق إدارة الجودة في المدارس على أساس أن الجودة في التعليم قد أصبحت هدفاً عالمياً تسعى العديد من الأنظمة التعليمية في العالم إلى تطبيقه، بالإضافة إلى دور التعليم في عملية تنمية الموارد البشرية التي تمثل أهم مخزون معرفي تمتلكه الدول؛ لذلك حظيت حركة إصلاح التعليم باهتمام المهتمين بالعملية التعليمية بشكل كبير إلى حد أن بعض المفكرين أطلقوا على العصر الحالي عصر الجودة بوصفها إحدى الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الأكثر تكيفاً ومسايرة للمتغيرات الدولية والمحلية التي تواجه التعليم بصورة عامة (حسين، 2005: 113).

لقد برز الاهتمام بجودة التعليم بشكل أكثر وضوحاً نتيجة النظرة إلى التعليم كونه استثماراً طويل الأمد لا بد له أن ينافس ويسعى إلى إرضاء جميع المستفيدين من العملية التعليمية (الطلبة، المعلمون، أولياء الأمور، المجتمع)، حيث يتطلع الطلبة إلى امتلاك مهارات وكفايات تساعدهم على الالتحاق بسوق العمل، في حين يتطلع أولياء الأمور إلى تأهيل أبنائهم، أما المجتمع فإنه يرنو إلى مخرجات تعليمية تساهم في مجالات التنمية المختلفة لبناء البلاد (الخضير، 2000: 14)؛ فالجودة في التعليم تركز على المنتج التعليمي الذي يُعد الهدف الرئيس للعملية التعليمية، ومن هنا

تهدف الجودة إلى رفع كفاءة المؤسسات التعليمية من خلال عمليات التطوير والتحسين المختلفة، فالتعليم ذو الجودة العالية هدفاً عالمياً، لذلك تسعى الكثير من الأنظمة التعليمية إلى تطبيق الجودة من أجل العمل على تنمية الموارد البشرية في تلك المؤسسات حيث إن المخزون المعرفي الذي تمتلكه تلك الموارد يُعدُّ أهم الموارد في العصر الحالي (Al-Haj Ibrahim, 2014:108).

تعمل إدارة الجودة على تمكين إدارة المؤسسة التعليمية من تحليل الصعوبات بالطرق العلمية الصحيحة والتعامل معها من خلال الإجراءات التصحيحية والوقائية لمنع حدوثها مستقبلاً، ورفع مستوى الوعي لدى جميع عناصر المؤسسة التعليمية، والعمل بروح الفريق الواحد لتطبيق نظام الجودة للرفع من القيمة الأكاديمية للمؤسسة التعليمية على المستوى المحلي أو العالمي (ضحاوي والمليجي، 2010: 287).

ويُعدُّ مدخل ضمان الجودة أحد أنظمة الجودة التي تعتمد على التغذية الراجعة والمستمرة وأحد أهم أساليب قياس الجودة في مؤسسات التعليم وذلك لدوره في محاولة منع وقوع الأخطاء واستغلال الموارد المتاحة بشكل ملائم، بالإضافة إلى إعطاء الثقة للجهات المستفيدة من مخرجات التعليم؛ أي أنه وسيلة لضمان أن الأخطاء يمكن تحاشيها قدر المكان. وتتطلب «عملية ضمان الجودة في التعليم فحص الأهداف والمحتوى والمصادر والمخرجات المتوقعة والبرامج والمساقات» (الأحمد وآخرون، 1999: 13)، وتوجد طريقتان لضمان الجودة داخل المؤسسات التعليمية هما:

1- الاعتماد: وهي الطريقة التي تركز على مدخلات النظام التعليمي، حيث تفترض هذه الطريقة أنه إذا وجدت جودة عالية للمدخلات فسينعكس ذلك على جودة المخرجات.

2- التقييم: تركز هذه الطريقة على أهمية تقييم مخرجات النظام (حسين، 2005: 42).

ظهر الاعتماد المدرسي بوصفه إحدى آليات تحقيق الجودة في المدارس التي تشير إلى عملية تقييم جودة المستوى التعليمي للمؤسسة التعليمية والتي تتم بواسطة هيئة متخصصة في ضوء معايير محددة لمجالات العملية التعليمية المتنوعة، فهو شكل من أشكال التقييم الخارجي الذي يستند على تقييم الأداء والإنتاجية والمدخلات وبذلك يُعدُّ عملية جوهرية في تطوير واقع التعليم وبما يضمن الجودة والتميز في الأهداف بقدر من الكفاءة والفعالية (حسين، 2005: 198).

ويمثل الاعتماد المدرسي حجر الزاوية في كفاءة المؤسسات التعليمية وضمان

جودة مخرجاتها، ومن أجل تحقيقه لا بد من التقييم وضمان الجودة على شكل إجراءات وأنظمة تُؤدي إلى الحصول على الاعتماد (عودة، 2020: 2)، ويهدف الاعتماد المدرسي إلى الارتقاء بجودة التعليم والمحافظة عليه، وتوفير المساءلة، ودعم المسؤولية لكل الجوانب التنظيمية في المؤسسة التعليمية، والعمل ضمن مستويات ومعايير محددة للتقييم لكل جوانب المنظومة التعليمية في المدراس، وتعزيز ثقة المجتمع بالمؤسسات المعترف بها، كما يتيح الاعتماد المدرسي المجال ليتعرف المهتمين بمخرجات التعليم بنوعية شهاداتهم ومهارتهم التي حصلوا عليها بموجب معايير نوعية لمستوى الخدمة التعليمية ومكوناتها(مجيد والزيادات، 2008: 271 – 272).

ويمثل التعليم المدرسي أهم مراحل التعليم لأنه أساس العملية التعليمية برمتها ولدوره في حياة الأفراد حيث يضع الأسس الأولى لبناء شخصية الفرد، في حين يواصل التعليم الثانوي بناء تلك الشخصية؛ وهما –أي التعليمان الأساسي والثانوي– يتناولان النشء في مراحل عمرية حساسة، فيها تتفتح قدراته الذهنية والإبداعية، وتتشكل استعداداته وميوله، وتنمو فيها مهاراته واتجاهاته، وعلى مقدار ما ينميان فيه من مهارات ومعارف وقدرات تتوقف على ذلك حياته اللاحقة، سواء انخرط في سوق العمل أو رغب في مواصلة تعليمه أو استقر اجتماعياً ونفسيًا (الحاج، 2008: 7)؛ لذلك وجدت الكثير من الدول الإقليمية والعربية والعالمية التي اهتمت بتطبيق ضمان الجودة والاعتماد المدرسي للمحافظة على جودة المخرجات التعليمية للمدارس.

يُعدُّ نظام التعليم في اليمن أحد الأنظمة التي ما تزال في البدايات الأولى للأخذ بالجودة لتحسين جودة المخرجات التعليمية للتعليم العام من خلال تأسيس وزارة التربية والتعليم للإدارة العامة للجودة والاعتماد المدرسي عام (2013م)، وسبقتها إدارة التطوير المدرسي، والأمانة العامة للتميز. مع ذلك لا يوجد أثر فعلي لتلك الإدارات في مدارس التعليم العام، كما أكدت لجنة المراجعة السنوية للاستراتيجية الخاصة بتطوير التعليم الأساسي للأعوام من (2009–2015) أن الاستراتيجيات التي وُضعتْ للتعليم الأساسي والثانوي لم تحصد ثمارها بصورة جيدة وذلك عائد إلى العديد من المشكلات التي واجهتها أثناء التنفيذ، أهمها: غياب آلية للمتابعة والتقييم، ضعف استغلال الموارد المتاحة في الأنشطة، عدم واقعية الخطة الاستراتيجية في وضع الأنشطة التي لا تتناسب مع إمكانيات المدارس (المطري، 2018: 6).

وفي السياق ذاته أوضحت دراسة مركز البحوث التربوي لعام (2000م) تدني مستوى التحصيل لدى مخرجات التعليم الأساسي وهذا عائد إلى العديد من

الأسباب، أهمها: ضعف قدرات المعلمين ومهاراتهم، قلة دور الإشراف والتوجيه التربوي في ممارسة مهامه، ضعف دور الأسرة في متابعه أبنائها، عدم استخدام الوسائل التعليمية في عملية تنمية قدرات الطلبة ومهاراتهم أثناء سير العملية التعليمية (قطاع التعليم: 2000)؛ لذا كان توجه البحث الحالي للنهوض بدور مخرجات التعليم العام في اليمن والالتحاق بالتطورات العربية والعالمية والاستفادة من التوجهات الإدارية المعاصرة وذلك لدعم دور التعليم في تحقيق التنمية.

مشكلة البحث:

يُعدُّ التعليم العام اللبنة الأساسية للتعليم لدوره المهم في عملية التنمية من خلال مخرجاته التي قد تلتحق بسوق العمل أو بالجامعات والتخصصات المختلفة لتنمية مهاراتهم بصورة أكثر، ومن هنا تتجه أنظار الكثير من المهتمين بجودة مخرجاته والعمل على تحسين جودته إلى الأخذ بالاعتماد المدرسي الذي يُعد أحد التوجهات الإدارية الحديثة التي يتم بواسطتها الحكم على مستوى جودة العملية التعليمية داخل المدارس من خلال متطلبات أساسية لتحقيق دوره في عملية تحسين الأداء وجودة المخرجات، ومن ثَمَّ فإن البحث الحالي يسعى إلى تقديم تصور لضمان الجودة والاعتماد المدرسي في مؤسسات التعليم العام في اليمن وذلك للارتقاء بجودة المخرجات التعليمية، مقدماً التساؤل الرئيس:

ما التصور المقترح لضمان الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام في اليمن؟

وتتفرع عنه التساؤلات الآتية:

1 – ما واقع جودة التعليم في مدارس التعليم العام في اليمن؟

2 – ما المعوقات التي تواجه ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام في اليمن؟

3 – ما مفهوم ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في التعليم المدرسي؟

4 – ماهي تجارب الدول في ضمان جودة والاعتماد المدرسي في المدارس؟

5 – ما المتطلبات اللازمة لضمان الجودة والاعتماد المدرسي في المدارس؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى بناء تصور مقترح لضمان الجودة والاعتماد لمدارس التعليم العام في اليمن وذلك من خلال التعرف على:

1- واقع مؤسسات التعليم العام في اليمن (التعليم الأساسي - التعليم الثانوي).

2- المعوقات التي تواجه ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام في اليمن.

3- مفهوم ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في التعليم العام وأهدافه، وأهميته، ومجالاته.

4- نماذج وتجارب لضمان الجودة الاعتماد المدرسي.

5- المتطلبات اللازمة لضمان الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال:

- عرض واقع التعليم العام الذي يتضمن التعليم الأساسي والثانوي وتحليله.
- تحديد أهم التحديات والصعوبات التي تواجه نظام التعليم العام في اليمن الذي يضم أكثر الفئات العمرية من الجنسين ممن يشكلون النواة لبناء المجتمع مستقبلاً.
- الاستفادة التي ستتحصل عليها وزارة التربية والتعليم من نتائج البحث الحالي لتصحيح الاختلالات في واقع المدارس، وما تتطلبه من إصلاحات أخرى.
- محاولة البحث في الخروج بنتائج عملية لتطبيقها على أرض الواقع وبما يعمل على ضمان جودة التعليم في اليمن من خلال التصور الذي تم بناؤه وفقاً لنتائج البحث.
- حاجة اليمن إلى القيام بنهضة تعليمية تشمل جميع مكونات منظومة التعليم بحيث تبدأ من مدارس التعليم الأساسي والثانوي التي تعد الأساس في عملية بناء القوى البشرية المؤهلة للالتحاق بالجامعات أو بسوق العمل.
- محاولة البحث العملية لرصد الضعف في منظومة التعليم العام في اليمن من أجل وضع حلول ومعالجات لضمان جودة التعليم وتطبيق الاعتماد المدرسي.
- تقديم تصور مقترح لتطبيق الاعتماد المدرسي في مؤسسات التعليم العام في اليمن.

مصطلحات البحث:

اعتمد البحث الحالي على المصطلحات التالية:

1- التصور المقترح (Suggested visualization): تقصد به الباحثة الإجراءات والمتطلبات والمعايير التي يتم من خلالها ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام في اليمن بما يساهم في تحسين مستوى الأداء وجودة المخرجات التعليمية.

2- **الجودة (Quality)**:

- الجودة لغة: كما وضحها ابن منظور في معجمه لسان العرب أصلها «جوَّد»، و«الجيد نقيض الردى، وجاد الشيء جُودَةً، وجَوْدَةً أي صار جيداً، وأجدت الشيء فجاد، والتجويد مثله، وقد جاد جودة وأجاد أي أتى بالجيد من القول والفعل» (ابن منظور،1997: 411).
- الجودة اصطلاحاً: هي «مدى ملاءمة المنتج للاستعمال» (عبوي، 2006: 132). والجودة هي: «أن تتم العمليات الإدارية دون أي خطأ أو عبث أو نقص ومن أول محاولة، وأن تشبع رضا المستفيد من الخدمة» (سباعي، 2005: 50)

3- **ضمان الجودة (Quality assurance)**:

يعرف بأنه «مصطلح يحمل مضامين منع الفشل، والتأكد من تحقق المعايير المطلوبة من أول مره وذلك من خلال اقتراح السياسات وآليات التنفيذ التي تتضمن تحقيق عمليات نظام الجودة داخل المؤسسة التعليمية (عاشوراء، 2010: 152).

وأما ضمان الجودة في التعليم فهو «مجموعة الأنشطة والأساليب والإجراءات والتدابير التي تُتخذ للتحكم في درجة جودة المنتج التعليمي بغرض تلبية سوق العمل بأفضل صورة وأنسب تكلفة ممكنة، وبمعنى آخر هي مجمل الأساليب الفنية والأنشطة المستخدمة للإدارة التي يمكن بواسطتها أداء خدمة ذات جودة عالية» (عبد العزيز وعبد العظيم، 2005: 474).

- ضمان الجودة إجرائياً هو: مجموعة من العمليات والسياسات الإدارية التي يتم بموجبها تقييم المؤسسة التعليمية وفق معايير الجودة المحددة مسبقاً.

4- **الاعتماد(Accreditation):**

الاعتماد في اللغة العربية من الفعل اعتمد، واعتمد الشيء واعتمد عليه بمعنى اتكأ واتكل عليه، واعتمد الشيء أي قَصَدَهُ، «ويقال: اعتمد الرئيس الأمر وافق عليه وأمر بإنفاذه» (أبو حرب، 1985: 726). أما في اللغة الإنجليزية فقد ورد مصطلح الاعتماد (Accreditation) بمعنى إعطاء أو منح شهادة ثقة لشيء حصل على أعلى المقاييس في الجودة» (Tenth Indian Reprint, 2003: 12).

ويعرف الاعتماد اصطلاحاً بأنه «الإجازة أو القرار أو الموافقة على شيء من الأشياء، كأن يجاز الأفراد للتدريس أو الإقرار والموافقة لجهة أو مؤسسة تعليمية بنشاطات تعليمية بعد أن توفرت لها الشروط أو المعايير الواجب توفرها للقيام بمثل تلك المهمات» (البناء وعمارة، 2005: 267).

والاعتماد المدرسي (School Accreditation): «هو الاعتراف الذي تمنحه هيئات ضمان الجودة والاعتماد المعنية بالمؤسسات التربوية لمدرسة ما، والذي يوضح أن المدرسة لديها نظام أو أنظمة فعالة تضمن تحقيق الجودة والتحسين المستمر بما يتفق مع المعايير المنشودة» (عاشور، 2010: 152).

الاعتماد المدرسي إجرائياً: هو مكانة وإقرار تقدمه جهة رسمية متخصصة في الاعتماد المدرسي لمدارس التعليم العام مقابل استيفائها للحد الأدنى من معايير ومتطلبات هيئة الاعتماد وضمان الجودة.

5- **المعايير (Standards):**

هي «عبارة عن مقاييس معيارية (Yardsticks)، أو أطر مرجعية (Checkpoints)، أو علامات تمايز (Benchmarks)، ويتم عن طريقها أو بواسطتها فحص المستويات والأهداف التي يتم تحقيقها. والمعايير بذلك تصف بالتفصيل خواص المتطلبات والشروط الواجب الوفاء بها، وفوق ذلك توفر الأساس الكمي والكيفي الذي يتم على أساسه استخلاص نتيجة تقييمية» (البهواشي، 2007: 94).

6- **مدارس التعليم العام (public education schools):**

تعرف مدارس التعليم العام في اليمن بأنها: المؤسسات التعليمية التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم، وهي

مؤسسات التعليم الأساسي: وهو تعليم عام موحد لجميع التلاميذ في الجمهورية مدته (9) سنوات، ويعد إلزامياً من سن السادسة، يتم فيه اكتشاف الاتجاهات والميول لدى التلاميذ وتطوير قدراتهم الذاتية» (وزارة التربية والتعليم، 2005: 7)

مؤسسات التعليم الثانوي: وهو التعليم الذي يتيح للتلاميذ الذين حصلوا على شهادة المرحلة الأساسية الموحدة متابعة تنمية معارفهم العلمية والتخصصية. تستغرق هذه المرحلة التخصصية ثلاث سنوات يستطيع التلاميذ بعد تخرجهم منها الخروج إلى سوق العمل مباشرة، أو مباشرةَ تعليميهم الذاتي، ويفتح أمامهم مجالات عديدة للاختيار في ضوء قدراتهم واستعداداتهم وميولهم في ضوء التوجيه التربوي لهذه الاختيارات (وزارة التربية والتعليم، 2005: 8).

التعليم العام إجرائياً: وتقصد به الباحثة مراحل التعليم العام في اليمن التي تتضمن مدارس التعليم الأساسي والتعليم الثانوي الحكومي في اليمن.

حدود البحث:

- **الحدود الموضوعية:**

يتضمن البحث التعليم العام في اليمن (أساسي وثانوي)، وضمان الجودة والاعتماد المدرسي في المدارس، ومتطلبات ومعايير، ومراحل ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في المدارس، ونماذج وتجارب ضمان الجودة والاعتماد المدرسي لبعض الدول.

- **الحدود المكانية:**

مدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية.

- **الحدود الزمانية:**

تم إجراء البحث عام 2021م.

الفصل الثاني

1- الإطار النظري:

يتناول هذا الجزء من البحث الإطار النظري من خلال العديد من المحاور، وهي:

- **المحور الأول: جودة التعليم العام في اليمن مؤشراته ومعوقاته.**
- **المحور الثاني: الجودة والاعتماد المدرسي في التعليم.**
- **المحور الثالث: الدراسات السابقة.**
- **المحور الرابع: تجارب الدول في ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في المدارس.**

وتم عرض ذلك كما يلي:

مدارس التعليم العام في اليمن

المحور الأول: جودة التعليم العام في اليمن.

يتناول هذا المحور مؤشرات جودة التعليم العام من خلال عرض مؤشرات التعليم العام في مدارس الجمهورية اليمنية المتمثلة فيما يلي:

أولاً : مؤشرات جودة التعليم العام

حظي التعليم العام بشقيه (الأساسي والثانوي) باهتمام كبير بسبب العديد من الاعتبارات أهمها أنه يغطي نسبة عالية من شريحة المجتمع للفئة من سن (7-18) سنة، وبالإضافة إلى أنه يُعدُّ النواة والخطوة الأولى لتأسيس التعليم بصورة عامة حيث يكتسب خريج التعليم العام المهارات الأساسية التي تساعده على الالتحاق بمؤسسات التعليم المختلفة، كالمعاهد أو الجامعات؛ لذا تم تأسيس وزارة التربية والتعليم بموجب

المرسوم رقم (16) للعام 1963م لتتولى إدارة التعليم العام الذي يتضمن في الوقت الراهن التعليم الأساسي والثانوي، ومن هنا تم عرض مؤشرات التعليم العام خلال الفترة ما بين (2008-2014) وذلك للتعرف على واقعه، وعلى أهم المشكلات التي تواجهه وتحد من قدرته على رفع مستوى الجودة لهذا النوع من التعليم.

1- الطلبة:

- **مؤشرات التحاق طلبة التعليم الأساسي:**

أوضحت مؤشرات التعليم الأساسي في الفترة من (2009-2014) زيادةً في أعداد الملتحقين من (4,327,450) تلميذ عام (2009) ليصل إلى (5,143,923) تلميذ عام (2014م) بمتوسط نموٍّ سنوي (3.35 %)، فقد بلغ متوسط نمو الذكور (2.89) مقابل الإناث (4.43) لصالح الإناث، حيث تبذل وزارة التربية والتعليم الكثير من الجهود لدعم عملية التحاقهن بالمدارس، وبالرغم من تلك الزيادة فإن النسبة ما تزال منخفضة.

جدول رقم (1): معدلات تطور الملتحقين في التعليم الأساسي

خلال الفترة من 2008 / 2009م- 2013/ 2014م

العام الدراسي	ذكور	نمو%	إناث	نمو%	إجمالي	نمو%	%الإناث للمجموع	%الإناث للذكور
2009/2008	2498675	-	1828775	-	4327450	-	42.26	73.19
2010/2009	2522886	0.97	1879793	2.79	4402679	1.74	42.7	74.51
2011/2010	2667272	5.72	1989118	5.82	4656390	5.76	42.72	74.57
2012/2011	2675184	0.3	2030412	2.08	4705596	1.06	43.15	75.9
2013/2012	2781782	3.98	2159077	6.34	4940859	0.05	43.7	77.61
2014/2013	2874518	3.33	2269405	5.11	5143923	4.11	44.12	78.95
المتوسط		2.86		4.43		3.53	43.28	76.31

المصدر: المجلس الأعلى للتخطيط، 2015: 10

- **مؤشرات الكفاءة الداخلية للتعليم الأساسي:**

تتضمن مؤشرات الكفاءة الداخلية لمدارس التعليم الأساسي كل ما يتعلق بالطلبة من حيث الإعادة والترفيع، والتسرب، حيث أوضحت تلك مؤشرات للعام (2014م) ما يلي:

- ارتفاع مستوى الهدر التربوي في معدلات الإعادة والتسرب للتلاميذ، وتدني معدلات استكمال المرحلة الدراسية؛ وبذلك كلما ارتفع حجم الهدر التربوي انخفضت الجودة النوعية للمخرج التربوي.

- لا تمثل البيئة التعليمية في المدارس بيئة جاذبة للكثير من التلاميذ؛ لذا ترتفع نسبة التسرب.
- ارتفاع نسبة التسرب للإناث بصورة واضحة على الرغم من وجود العديد من المشاريع التي تدعم التحاقهن بالتعليم، مثل مشروع التغذية المقدم من برنامج الغذاء العالمي، ومشروع تطوير التعليم الأساسي، ومشروع الهبات النقدية المشروطة في الأرياف.
- يشير ارتفاع معدلات التسرب والرسوب إلى أن بيئة التعليم في المدارس الأساسية لم تكن جاذبة للطلاب (المجلس الأعلى للتخطيط، 2015: 15).

جدول رقم (2): مؤشرات الكفاءة الداخلية في المدارس الأساسية للعام 2014

البيان	الصفوف (1-6)			الصفوف (1-9)		
	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين
متوسط نسبة الإعادة	9.7	7.7	8.9	9.62	7.3	8.62
متوسط نسبة الترفيع	84.1	84.7	84.4	83.42	85.05	84.12
متوسط نسبة التسرب	6.1	7.6	6.8	6.96	7.65	7.26
معدل الاستكمال بالمرحلة	52.3	47.5	56.4	32.2	29.3	37.7

المصدر: المجلس الأعلى للتخطيط، 2015: 11.

- **مؤشرات التحاق طلبة الثانوية:**

- ارتفعت أعداد الملتحقين بالتعليم الثانوي خلال عام (2009-2008م) من (580,829) طالباً بلغت فيه أعداد الذكور (374,317) طالب، وبلغت فيه أعداد الإناث (206,512) طالبة، في حين بلغت أعداد الملتحقين في عام (2013 - 2014) (730,434) طالباً، بلغت أعداد الذكور (435,472) طالباً مقابل (294,962) من الإناث، بمتوسط نموٍّ سنوي بلغ (4.74 %) للجنسين، لدى الإناث (7.43 %) وهو أعلى من صفوف الذكور البالغ نسبته (3.12 %) وهذا يعود إلى دور الوزارة في تشجيع التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي (المجلس الأعلى للتخطيط، 2015: 15).

جدول رقم (3): تطور أعداد الملتحقين في التعليم الثانوي
خلال الفترة 2008 /2009م2013/2014م

العام الدراسي	الالتحاق ذكور	نمو %	إناث	نمو%	إجمالي	نمو %	%الإناث للمجموع	% الإناث إلى الذكور
2009/2008	374317	-	206512	-	580829	-	35.55	55.17
2010/2009	363316	2.94-	211583	2.46	574899	1.02-	36.80	58.24
2011/2010	382708	5.34	232883	10.07	615591	7.08	37.83	60.85
2012/2011	393777	2.89	248296	6.62	642073	4.3	38.67	63.05
2013/2012	415487	5.51	274839	10.69	690326	7.52	39.81	66.15
2014/2013	435472	4.81	294962	7.32	730434	5.81	40.38	67.73
المتوسط	-	3.12	-	7.43	-	4.74	38.70	63.21

المصدر: المجلس الأعلى، 2015: 15.

- **مؤشرات الكفاءة الداخلية للتعليم الثانوي:**

بلغ المعدل الوطني للترفيع في التعليم الثانوي (87.70 %) للجنسين، (84.80 %) للذكور و(92.30%) لدى الإناث، في حين بلغ المعدل الوطني للتسرب لكلا الجنسين (3.71 %)، للذكور (5.51 %) و(0.58 %) لدى الإناث. أما معدل الإعادة فقد بلغ (8.59 %) لكلا الجنسين، (9.69 %) للذكور و(6.85 %) للإناث.

جدول رقم (4): مؤشرات الكفاءة الداخلية لنظام التعليم الثانوي للعام 2013 – 2014م

البيان	الصف الاول ذكور	الصف الاول اناث	الصف الثاني ذكور	الصف الثاني اناث	الصف الثالث ذكور	الصف الثالث اناث	الإجمالي ذكور	الإجمالي اناث	المجموع
الاعاده	10.18	6.88	7.68	4.94	11.15	8.96	9.69	6.85	8.59
الترفع	78.28	86.2	91.29	95.04	86.55	97.7	84.80	92.30	87.70
التسرب	11.53	6.92	1.02	0.02	2.3	-6.67	5.51	0.58	3.71

المصدر، المجلس الأعلى للتخطيط، 2015: 16.

انتهجت اليمن بقيادة وزارة التربية والتعليم نهجاً حديثاً لتطوير التعليم العام وذلك من خلال وضع استراتيجيات تطويرية للمرحلتين الأساسية والثانوية. وهي استراتيجيات ركزت على الجانب الكمي دون الاهتمام بنوعية التعليم والخدمات التعليمية التي يتم تقديمها للطلبة، وهذا بدوره أثر على جودة المخرجات؛ حيث ظهر التدني في مستوى الطلبة لمرحلة التعليم الأساسي، وظل حتى المرحلة الثانوية،

وهذا بدوره ساهم في تدني الكفاءة الداخلية للمدارس الثانوية. وأوضحت نتائج الاختبارات الدولية لمادتي العلوم والرياضيات للمرحلة الأساسية (TIMSS) ذلك. كما لُوحظ وجود تدنٍ في نوعية التعليم ونقص مهارات الطلبة في القراءة والكتابة وهذا بدوره ساهم في انخفاض كفاءة النظام الداخلي للمدارس الثانوية ومن ثم المرحلة الجامعية (المجلس الأعلى، 2014: 20).

2- المناهج الدراسية:

وضعت وزارة التربية والتعليم منهجاً دراسياً للمراحل التعليم العام (1 – 12)، يضم مجموعة من المواد هي: القرآن الكريم، التربية الإسلامية، اللغة العربية، الرياضيات، الاجتماعيات (تاريخ، جغرافيا، وطنية، المجتمع اليمني)، اللغة الإنجليزية، العلوم (فيزياء، كيمياء، أحياء)، الفلسفة، علم النفس، الإحصاء، التربية البدنية، الفنون.

ويركز المنهج الحالي على دور الطالب الذي يقوم على اكتشاف للمعلومات، غير أن واقع تنفيذ هذا النوع من المناهج يفتقر إلى البيئة المناسبة في المدارس، إذ لا يمتلك المعلمون المهارات والاستراتيجيات اللازمة لنجاح هذا النوعية من المناهج، مع ضعف الوزارة في توفير الكتاب المدرسي لجميع الطلبة، وهذا يُعدُّ عائقاً في عملية تحقيق أهداف المنهج. كما أن المنهج الحالي يفتقر إلى وجود الأهداف اللازمة لتنمية القدرات والمهارات المرتبطة بالحياة اليومية للطلبة، كمهارات حل المشكلات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي، التي يتم من خلالها إعداد خريج يتلاءم مع سوق العمل أو للالتحاق بالجامعات (البنك الدولي، 2010: 58–59).

بالإضافة إلى ذلك، ثمة ضعفٌ في الجوانب العملية والتطبيقية لمقررات تلك المناهج؛ فمعظم المعامل تعاني من قلة الموارد والمواد المعملية، وبعضها تعاني من عدم استكمال تجهيزاتها بالإمكانيات المادية اللازمة لعمليتي التعليم والتعلم، كما أن بعض المقررات تحتاج إلى إعادة صياغة بما يتناسب مع المرحلة العمرية للطلبة في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي (المجلس الأعلى للتخطيط، 2010: 43).

وأوضحت دراسة مقبل أن مناهج المرحلة الأساسية والثانوية تسير في اتجاه واحد من القمة إلى القاعدة مع ضعف مواكبتها للتطورات العلمية السريعة، واستجاباتها لاحتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية التي تسعى إليها اليمن بواسطة أبنائها، وتركيزها على الجانب المعرفي بصورة كبيرة، دون مراعاة للاحتياجات الخاصة بتنمية الكفايات الشخصية الاجتماعية للطلبة في هذه المرحلة، بالإضافة إلى الاعتماد على الكتاب المدرسي وسيلةً رئيسة لتوصيل المعلومات؛ فهناك محدودية في توفيره واستخدام الوسائل

التعليمية، وهذا يحد من دور المنهج في تنمية قدرات الطلبة ومهاراتهم ولا سيما في المواد العلمية (مقبل،2010: 95)

3- المعلمون:

المعلم هو الركيزة الأساس للعملية التعليمية. وقد شهدت اليمن ارتفاعًا في عدد المعلمين عام (2008/2009م) من (196,807) معلمين ليصل إلى (223,322) معلمًا خلال العام (2013/2014م)، يتوزعون بين التعليم الأساسي والثانوي، وتوضيح ذلك فيما يلي:

- بلغ عدد التربويين للعام(2008/2009م)لقطاع التعليم ما قبل الجامعى (162,785) معلماً، وارتفع العدد إلى (183,280) معلماً خلال العام (2013-2014م).
- بلغ عدد غير التربويين للعام (2008 - 2009م) لقطاع التعليم العام (33,957) معلماً، وارتفع إلى (39,966) معلماً خلال العام (2013 - 2014م).
- بلغ عدد غير المبينين والعاملين في قطاع التعليم العام في العام(2008/2009م) (65) معلماً، وارتفع العدد إلى (76) معلماً خلال العام (2013 /2014م).

جدول رقم (5): أعداد المعلمين المساهمين
في جدول الحصص في التعليم الأساسي والثانوي من عام 2008 - 2013م

النوع	المرحلة	2009/2008م			الإناث	2014/2013م			الإناث	نسبة الزيادة %		
		ذكور	إناث	إجمالي	%	ذكور	إناث	إجمالي	%	ذكور	إناث	إجمالي
تربوي	أساسي	96185	28580	124765	22.9	99639	39215	138854	28.2	3.6	37.2	11.3
	ثانوي فقط	12891	4950	17841	27.7	13997	6540	20537	31.8	8.6	32.1	15.1
	أساسي/ثانوي	17464	2715	20179	13.5	20075	3814	23889	16	15.0	40.5	18.4
	إجمالي	126540	36245	162785	22.3	133711	49569	183280	27	5.7	36.8	12.6
غير تربوي	أساسي	17284	13104	30388	43.1	16990	18075	35065	51.5	-1.7	37.9	15.4
	ثانوي فقط	1298	450	1748	25.7	1524	828	2352	35.2	17.4	84.0	34.6
	أساسي/ثانوي	1384	437	1821	24.0	1801	748	2549	29.3	30.1	71.2	40.0
	إجمالي	19966	13991	33957	41.2	20315	19651	39966	49.2	1.7	40.5	17.7
غير مبين	أساسي	32	12	44	27.3	25	34	59	57.6	-21.9	183.3	34.1
	ثانوي فقط	12	0	12	0.0	4	2	6	33.3	-66.7	-	-50.0
	أساسي/ثانوي	9	0	9	0.0	7	4	11	36.4	-22.2	-	22.2
	إجمالي	53	12	65	18.5	36	40	76	52.6	-32.1	233.3	16.9
الإجمالي العام	أساسي	113501	41696	155197	26.9	116654	57324	173978	32.9	2.8	37.5	12.1
	ثانوي فقط	14201	5400	19601	27.5	15525	7370	22895	32.2	9.3	36.5	16.8
	أساسي/ثانوي	18857	3152	22009	14.3	21883	4566	26449	17.3	16.0	44.9	20.2
	إجمالي	146559	50248	196807	25.5	154062	69260	223322	31	5.1	37.8	13.5

المصدر: المجلس الأعلى للتخطيط، 2015: 21.

بحسب القانون رقم (37) للعام (1998م) يمثل دبلوم ما بعد الثانوية المؤهل العلمي الأدنى لمعلمي مدارس التعليم العام، ويتم الحصول عليه من أحد معاهد تدريب المعلمين، وقد يتم التعيين حسب قانون المعلمين من دون المؤهلات التربوية أو من حملة الثانوية العامة وذلك حسب الاحتياجات بحكم وجود المناطق الريفية (https://yemen-nic.info/db/laws__ye/detail.php?ID=11548)

وقد أدى هذا إلى تعيين حوالي (40 %) من المعلمين غير المؤهلين تربوياً في مدارس التعليم الأساسي والثانوي، بالإضافة إلى عدم وجود آلية محددة لعملية تقييم المعلمين تضمن المعايير والمؤشرات المهمة لعملية التقييم ومنها المؤهل الأكاديمي والتدريب التربوي وسنوات الخبرة (البنك الدولي، 2010: 70).

4- المباني المدرسية للتعليم العام:

أوضحت مؤشرات المجلس الأعلى للتخطيط تطوراً كمياً في أعداد المدارس الخاصة بالتعليم العام؛ حيث بلغ عدد المدراس (17,136) مدرسة خلال العام الدراسي (2013/2014م) في حين كان عددهم عام (2008/ 2009) (15,661) مدرسة. ويبرز على ذلك التطور الكمي زيادةُ عدد مدارس البنين؛ حيث بلغ عددها عام(2009م) (1,160) مدرسةً، وبلغ عددها عام (2014م) (1,377) مدرسة. في حين بلغت مدارس الإناث على التوالي (1,040) و(1,248) مدرسة من غير المدارس المختلطة (2015: 22). وتعود تلك الزيادة إلى تدني التحاق الإناث بالتعليم، بالإضافة إلى التحاق بعضهن بالمدارس المختلطة. كما ارتفعت أعداد المدارس الأساسية من (11,816) مدرسةً عام (2005/ 2006م) ليصل عام (2013/ 2014م) إلى (12,767) مدرسةً، وهذا يعود إلى التشتت السكاني ووعورة الطبيعة الجبلية في اليمن، وانخفاض عدد المدارس الثانوية للذكور والإناث. كما نجد انخفاضًا في أعداد المدارس الثانوية المستقلة؛ وهذا يتطلب إعادة النظر في المدارس الثانوية في الحضر ومراكز المديريات لمواجهة مشكلة اكتظاظ الفصول الدراسية وتوفير التجهيزات التعليمية المناسبة.

كما نلاحظ ارتفاعَ عدد المدارس المختلطة (أساسي وثانوي) من (3,524) مدرسةً عام (2008/2009م) إلى (4,005) مدرسةً خلال عام (2013/2014م)، وهذا بدوره يتطلب توفير مدارس مستقلة أكثر مستقبلاً (المجلس الأعلى للتخطيط، 2015: 22).

جدول رقم(6): توزيع مدارس التعليم الأساسي والثانوي
حسب المرحلة والجنس من الأعوام 2008 – 2014م

العام	أساسي فقط				أساسي/ثانوي				ثانوي				الإجمالي العام			
الدراسي	بنين	بنات	مختلط	إجمالي	بنين	بنات	مختلط	إجمالي	بنين	بنات	مختلط	إجمالي	بنين	بنات	مختلط	إجمالي
2009/08	689	599	10528	11816	344	397	2783	3524	127	44	150	321	1160	1040	13461	15661
2010/09	739	612	10466	11817	351	414	2744	3509	128	45	152	325	1218	1071	13362	15651
2011/10	785	625	10966	12376	363	435	2934	3732	134	50	147	331	1282	1110	14047	16439
2012/11	805	639	10876	12320	377	449	2954	3780	139	53	153	345	1321	1141	13983	16445
2013/12	819	676	11144	12639	401	488	3019	3908	147	57	161	365	1367	1221	14324	16912
2014/13	819	678	11270	12767	405	511	3089	4005	153	59	152	364	1377	1248	14511	17136
%الزيادة	18.9	13.2	7.0	8.0	17.7	28.7	11.0	13.6	20.5	34.1	1.3	13.4	18.7	20	7.8	9.4
المتوسط	3.8	2.6	1.4	1.6	3.5	5.7	2.2	2.7	4.1	6.8	0.3	2.7	3.7	4.0	1.6	1.9

المصدر: المجلس الأعلى للتخطيط، 2015: 22

وتتنوع مدارس التعليم العام في اليمن ما بين مبانٍ قائمة ومصممة لتكون مبانٍ مدرسية وعددها (14,751) مدرسة، وبين مبانٍ غير مصممة لتكون مبانٍ مدرسية بلغ عددها (1,182) مدرسة، وبين مبانٍ مؤقتة في شكل (هنجر- صندقة – خيمة – عشة) بلغ عددها (335) مبنىً، وبين مبانٍ مرتجلة (مسجد – في العراء – جرف) وعددها (319) (المجلس الأعلى للتخطيط، 2014: 18). إن معظم هذه المباني لا تتوفر فيها شروط المبنى المدرسي، كما أنها تعاني من شحة المعامل؛ حيث توزعت معامل العلوم في الحضر بواقع (0.70) معمل لكل مدرسة، وبلغ عدد معامل العلوم في الحضر (2,145) معملاً، منها (679) معملاً للتعليم الثانوي، في حين يوجد في الريف (0.29) معملاً لكل مدرسة، وبلغ عدد معامل العلوم في الريف (2,089) معملاً، منها (619) معملاً للتعليم الثانوي (المجلس الأعلى للتخطيط، 2015: 25).

تتصف تلك المعامل بنقص الأدوات المختبرية، وضعف اهتمام الإدارات المدرسية بتوفير الأدوات المعملية، وضعف شروط السلامة في المعامل الموجودة، وتدني مستوى تأهيل الفنيين فيها، وكل ذلك يؤثر على قدرات الطلبة العلمية في استيعاب الجانب التطبيقي للمواد العلمية، كما تنخفض معامل الحاسوب في جميع المدارس حيث بلغ المعدل الإجمالي (0.16) معمل حاسوب لكل مدرسة، ويعيب المعامل الحالية أن أجهزة الحاسوب فيها قديمة وقليلة، والمقررات الخاصة بالحاسوب ضعيفة، فيما لا تناسب مساحة المعامل مع أعداد الطلبة، بالإضافة إلى ضعف المخصصات المالية لتجهيز معامل الحاسوب (المجلس الأعلى للتخطيط، 2010: 18).

جدول رقم(7): يوضح تطور المباني المدرسية في التعليم الأساسي والثانوي من الأعوام 2009 – 2014م

المباني بحسب نوعها	2009/08م	%	2014/13م	%	%التحسن	الزيادة
إجمالي المباني	15322	-	16587	-	-	8.3
المباني القائمة:	14550	94.96	15933	96.06	1.10	9.5
- المباني المصممة كمبنى مدرسي	13687	89.33	14751	88.93	-0.40	7.8
- المباني غير المصممة كمبنى مدرسي	863	5.63	1182	7.13	1.49	37.0
المباني المؤقتة: (هنجر، صندقة، خيمة، عشة)	276	1.80	335	2.02	0.22	21.4
المباني المرتجلة: (مسجد ، في العراء ، جرف)	496	3.24	319	1.92	-1.31	-35.7

المصدر: المجلس الأعلى للتخطيط، 2015: 24.

مدارس التعليم العام في اليمن

إدارة مدارس التعليم العام:

تقوم الإدارة المدرسية بدور فاعل في إنجاح العملية التعليمية؛ فهي حركة الاتصال بين جميع الأطراف (المعلمين – الطلبة – الموجهين – الإداريين – المجتمع المحيط بالمدرسة – الأسرة). وقد لُوحظ زيادة في أعداد المدراء في الإدارة المدرسية خلال الفترة ما بين (2005–2012م) لجميع مدارس القطاع العام (الأساسي والثانوي والمختلط)؛ حيث ارتفع خلال العام (2005 /2006م) عدد المدراء من (11,992) مديراً ليصل إلى (13,532) مديراً عام (2011 /2012م) وبنسبة نمو بلغت (12.84) لصالح المدراء من الإناث إذ بلغت نسبتهن (49.94 %) مقابل المدًراء من الذكور (10.16 %) للمدارس الأساسية والثانوية (المجلس الأعلى للتخطيط، 2012: 20).

جدول رقم (8): تطور عدد مديري المدارس بحسب المرحلة الدراسية والنوع من 2005/ 2006 - 2011/ 2012م

المرحلة	06/2005 ذكور	إناث	إجمالي	الإناث %	12/2011 ذكور	إناث	إجمالي	الإناث %	نسبة الزيادة % ذكور	إناث	إجمالي
أساسي	8078	453	8531	5.31	8728	699	9427	7.41	8.05	54.30	10.50
التوزيع%	72.23	56.00	71.14		70.85	57.63	69.66		-	-	-
ثانوي	277	34	311	10.93	293	44	337	13.06	5.78	29.41	8.36
التوزيع%	2.48	4.20	2.59		2.38	3.63	2.49		-	-	-
أساسي/ثانوي	2828	322	3150	10.22	3298	470	3768	12.47	16.62	45.96	19.62
التوزيع%	25.29	39.80	26.27		26.77	38.75	27.85		-	-	-
الإجمالي العام	11183	809	11992	6.75	12319	1213	13532	8.96	10.16	49.94	12.84
التوزيع%	100	100	100		100	100	100		-	-	-

المصدر: المجلس الأعلى للتخطيط، 2012: 27.

يشير واقع المؤشرات للإدارات المدرسية في قطاع التعليم العام إلى أن معظم مدراء المدارس لا يتم تعيينهم وفق معايير (المؤهل - الأقدمية - التخصص)، بل نجد أن كثيراً من المدراء هم من حملة دبلوم ما بعد الثانوية والثانوية العامة، ويتصفون بضعف مستويات تأهيلهم علمياً ومهنياً مما أثر على دورهم في عملية التخطيط المدرسي والمتابعة والأشراف على المعلمين أثناء تنفيذ العملية التعليمية (المجلس الأعلى للتخطيط، 2012: 21). بالإضافة إلى ما سبق فإن العلاقة بين الإدارة المدرسية والمجتمع المحيط تتصف بالضعف؛ إذ لا تُوجد قنوات تواصل بين أولياء الأمور والإدارة المدرسية (المجلس الأعلى للتخطيط، 2015: 18).

5- التمويل:

تزايد الإنفاق على التعليم العام خلال الفترة (2008 - 2014م) بمتوسط نموّ قدره (8.49 %)، حيث ارتفع من (231.8) مليار ريال خلال العام (2008م) ليصل إلى (346.1) مليار ريال، بينما وصلت المبالغ المخصصة للتعليم العام خلال العام (2014م) إلى (374.2) مليار ريال، شكلت ما نسبته (12.98 %) من إجمالي الإنفاق العام للدولة وما نسبته (78.34 %) من إجمالي نفقات قطاع التعليم والتدريب، وبلغ حجم النفقات الجارية خلال العام (2013) إلى (315.2) مليار ريال، وحجم النفقات الاستثمارية (30.9) مليار ريال، وهذا يعني أن النصيب الأكبر من ذلك التمويل يصرف على الرواتب والأجور للعاملين في قطاع التعليم العام للمعلمين، والمشرفين، والإداريين وغيرهم من العاملين في قطاع التعليم العام.

جدول رقم(9): حجم الإنفاق على التعليم العام واتجاهاته خلال الأعوام من 2008 – 2014م (مليون ريال)

العام المالي	الإنفاق العام	الإنفاق على قطاع التعليم والتدريب	% نمو	الإنفاق على التعليم العام	% نمو	نصيب التعليم العام من: الإنفاق العام	نصيب التعليم العام من: الإنفاق على قطاع التعليم
2008	2,248,166	293,863	-	231,818	-	10.31	78.89
2009	1,847,960	303,585	3.31	239,778	3.43	12.98	78.98
2010	2,115,428	300,188	-1.12	236,122	-1.52	11.16	78.66
2011	2,097,353	336,387	12.06	278,184	17.81	13.26	82.70
2012	2,813,835	376,584	11.95	308,560	10.92	10.97	81.94
2013	2,826,981	420,046	11.54	346,182	12.19	12.25	82.42
*2014	2,883,532	477,679	13.72	374,224	8.10	12.98	78.34
المتوسط	-	-	8.58	-	8.49	11.99	80.27

المصدر: المجلس الأعلى للتخطيط، 2015: 37.

6- التقييم:

يعد التقييم أحد التدابير المهمة لقياس جودة التعليم في أي نظام تعليمي، إلا أن مدارس التعليم العام في اليمن تفتقر إلى وجود جهة محددة للقيام بعملية التقييم لجميع عناصر العملية التعليمة وأنشطتها؛ لذا يتم الاعتماد على الامتحانات التي يتم وضعها نهاية كل عام دراسي لتقييم مستويات الطلبة الدراسية، ومع ذلك لم تكن تلك العملية لتؤدي الهدف الرئيس بدقة حيث يعتري عملية وضع تلك الامتحانات الكثير من الصعوبات وهي:

- غياب معايير تحدد مستوى التحصيل للطلبة لكل مادة ولكل مستوى على حدة.
- افتقار المعلمين للمهارات اللازمة لوضع اختبارات فعالة.
- تقيس معظم الامتحانات مستوى الحفظ لدى الطلبة دون المهارات الأخرى كالتفكير أو حل المشكلات (البنك الدولي، 2010: 60).

وقد أوضحت نتائج التقييم الذي قامت به الجمعية الدولية لتقييم التحصيل التربوي (IEA) عام (2008م) وجود انخفاض في مستوى التحصيل التربوي لمدارس التعليم الأساسي والثانوي وبالأخص في المواد العلمية (الرياضيات والعلوم) (البنك الدولي، 2010: 51).

وتعتمد مدارس التعليم العام في اليمن على التوجيه أو ما يسمى بالأشراف التربوي الذي يفتقر -أساساً- وجود آلية محددة لممارسة مهامه في واقع المدارس، وهذا بدوره يؤثر على جودة المخرجات التعليمية (المجلس الأعلى للتخطيط، 2015: 18).

من خلال العرض السابق يتضح أن واقع التعليم العام في اليمن يعاني من الآتي:

- انخفاض مستوى الجودة في مؤسسات التعليم العام في اليمن.
- تدني مستوى التحصيل العلمي للطلبة في جميع مراحل التعليم العام، حيث نجد ضعفاً واضحاً في قدرات اكتساب الطلبة للمعارف والمهارات الأساسية والمطلوبة للمرحلة الحالية والمستقبلية.
- زيادة أعداد الملتحقين في التعليم العام.
- ارتفاع معدلات الرسوب والإعادة من مختلف مدارس التعليم العام.
- ضعف المناهج والمقررات الدراسية الحالية عن تنمية الجوانب المهارية والوجدانية والابتكارية لدى الكثير من الطلبة.
- زيادة أعداد المدارس يصاحبها ضعف في توفر الإمكانيات الخاصة بالمعامل.
- زيادة أعداد المعلمين غير التربويين وغير المؤهلين.
- ضعف قدرات كثير من المعلمين ومهاراتهم في استخدم التقنيات الحديثة، وفي الاستراتيجيات الحديثة للتدريس، وفي إعداد الامتحانات، وهذا بدوره ينعكس على مستوى تحصيل الطلبة وتنمية قدراتهم ومهاراتهم العلمية.
- زيادة أعداد مدراء المدارس خلال السنوات الماضية يقابله ضعف قدراتهم ومهاراتهم الإدارية والقيادية.
- مركزية التمويل، والاعتماد على الحكومة في توفير ميزانية التعليم التي تُصرف في أغلبها في الرواتب المتصفة بضآلتها أمام متطلبات الحياة.
- ضعف البنية التحتية والخاصة بالمعامل وأجهزة الحاسوب والمكتبات والأثاث المدرسي لكثير من المدارس.
- عدم وجود جهة متخصصة لعملية التقييم وفق المعايير والمؤشرات التربوية.

ثانياً: المعوقات التي تواجه جودة التعليم العام في اليمن:

يعاني قطاع التعليم العام في اليمن من العديد من المعوقات، وقد تسببت في انخفاض مستوى جودة المخرجات التعليمية.

ويمكن تحديد تلك المعوقات فيما يلي:

- المركزية الشديدة في اتخاذ القرارات من قبل القيادات العليا.
- تدني مستوى التخطيط داخل المدارس، وضعف قدرات كثير من مدراء مؤسسات التعليم العام على القيام بالتخطيط الاستراتيجي، وهذا عائد إلى تدني مستوياتهم التعليمية واعتماد الوساطات في عملية تعيينهم
- ضعف الموارد المتاحة، وهذا ناتج عن عدم قدرة المدارس على إيجاد موارد مالية ذاتية خاصة بها (الصعر، 2010).
- ضعف القدرات الأدائية والتعليمية لكثير من المعلمين؛ إذ تُوجد اختلالات في عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم أثناء سير العملية التعلمية بسبب غياب برامج التدريب المعلمين لما بعد التعيين (مقبل،2010: 106)، بالإضافة إلى عدم اعتماد معايير وشروط مهنية تمنح لمزاولة مهنة التعليم، وضعف فرص التدريب والتنمية المهنية للمعلمين في استخدام التكنولوجيا الحديثة واستراتيجيات التعليم النشط، وكذا ضعف التوجيه والأشراف والمتابعة، وانخفاض الحوافز المادية والمعنوية للمعلمين (المجلس الأعلى للتخطيط، 2014: 38).
- ضعف المناهج والمقررات الحالية في تنمية قدرات الطلبة ومهاراتهم بصورة تدعمهم للالتحاق بالتعليم الجامعي أو بسوق العمل مباشرة.
- البيئة المدرسية غير ملائمة ولا تمتلك عوامل جذب للطلبة؛ فمستوى التجهيزات قد يكون منعدمًا في بعض المدارس.
- التركيز على الجوانب النظرية في المقررات الدراسية وضعف الجوانب العملية.
- ضعف دور الإدارة المدرسية وعدم وجود معايير لعمليات التعيين واختيار مدراء وقيادات المدارس
- عدم وجود معايير محددة لعملية القياس والتقييم.
- تدني مستوى المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية، وضعف دور الأسر في متابعة مستويات أبنائهم الدراسية (المجلس الأعلى للتخطيط، 2014: 38).

وخلاصة الأمر أن العملية التعليمية في مدارس التعليم العام في اليمن تواجه العديد من الصعوبات أهمها:

- ضعف الإدارة المدرسية وذلك ناتج من المركزية التي تُحد من قدرة القيادات المدرسية على اتخاذ القرارات.
- ضعف قدرات ومهارات القيادات المدرسية في التخطيط المدرسي، والعلاقات الإنسانية، والتواصل مع الجهات المحيطة بالمدرسة.
- انعدام فرص التنمية المهنية للمعلمين لقدراتهم ومهارتهم العلمية.
- ضعف مواكبه المناهج الدراسية ومقرراتها المختلفة لكل ما تتطلبه احتياجات العصر الحالي.
- تدني البنية التحتية للمدارس من معامل وفصول دراسية للكثير من المدارس.
- ضعف دور المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية.

المحور الثاني: ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في المدارس:

يتناول هذا المحور ضمان الجودة والاعتماد المدرسي من خلال طرح ثلاثة مواضيع هي: الجودة في التعليم، ضمان الجودة في التعليم، الاعتماد المدرسي، وذلك على النحو الآتي:

1 . الجودة في التعليم:

تشير إدارة الجودة في التعليم إلى نوعية الخدمات التعليمية التي بإمكانها تلبية احتياجات الطلبة بحيث تستند على مجموعة من المتطلبات والمعايير والإجراءات التي يتم من خلالها تحقيق الأهداف المنشودة من المؤسسة التعليمية بأقل جهد وبأفضل الطرق، وتتضمن تلك المتطلبات والمعايير كل العناصر المادية والإدارية والبشرية وعمليات المنظومة التعليمية ومخرجاتها ككل (ضحاوي؛ المليجي، 2010: 283).

أ. مبررات تطبيق إدارة الجودة في التعليم:

الجودة نظام إداري ناتج عن التغييرات العالمية التي أثرت على جميع الجوانب –خاصة الاقتصادية والتعليمية–، ومن تلك التغييرات التي فرضت الأخذ بإدارة الجودة ليكون نظاماً إدارياً:

- التغييرات الاقتصادية الناجمة عن ازدهار التكنولوجيا مما يستوجب التغيير في نوعية المهارات للأيدي العاملة المطلوبة لسوق العمل.
- التوسع في التعليم وزيادة الإقبال عليه يتطلب ضرورةً الحرص على تقديم الأفضل بحيث تكون المخرجات ملائمة لاحتياجات العصر الحالي.
- زيادة الكثافة الطلابية التي تتطلع إلى خدمات طلابية ذات جودة عالية.
- نجاح تطبيق الجودة بوصفه توجهاً إدارياً جديداً في الكثير من المؤسسات التعليمية.

- التقدم التكنولوجي ونظم المعلومات والاتصالات وما ترتب عليه من تأثير على العملية التعليمية.
- الحاجة إلى ترشيد الإنفاق على التعليم في ظل قله الموارد المالية المتاحة للأنظمة التعليمية المختلفة.
- المسؤولية الاجتماعية عن التعليم التي فرضت الأخذ بالتوجهات الإدارية الجديدة وأثبتت نجاحها (أبو رحمة، 2018: 23).
- فوائد تطبيق إدارة الجودة في مؤسسات التعليم:
- من الفوائد المتوخاة من تطبيق الجود في المؤسسات التربوية ما يلي:
- تطوير التعليم من خلال التعرف على أوجه القصور في مدخلات التعليم وعملياته ومخرجاته.
- تطوير أداء جميع العاملين في المؤسسات التربوية من أجل لتدريب المستمر ضمن أنشطة الجودة.
- تنمية روح العمل الجماعي لدى جميع العاملين.
- تطوير مهارات وقدرات جميع العاملين من قيادات، ومعلمين، وفنيين.
- تركز الجودة على تطوير العمليات أكثر من تحديد المسؤوليات.
- اتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع وقوع الخطاء.
- يتيح تطبيق الجودة العديد من الفرص للتواصل مع الجهات التربوية في القطاعين الحكومي أو الخاص.
- الوفاء بمتطلبات الطلبة وأولياء الأمور والمجتمع بصورة تتناسب مع تطلعاتهم.
- التعرف على صور الهدر المادي والبشري، وتقدير معدلاتهما، وتأثيرهما على مستوى الكفاءة الداخلية للمؤسسة التربوية (الشناوي؛ عيد، 2010: 236).

ب. مبادئ إدارة الجودة في التعليم:

تقوم فلسفة إدارة الجودة على العديد من المبادئ التي يمكن للإدارة أن تتبناها بغرض تحسين جودة مخرجات العملية التعليمية في المدارس، ومن تلك المبادئ:

- التركيز على الطالب: ذلك أنه أساس العملية التعليمية؛ لذا يتم تصميم الخدمات بصورة تلبي احتياجاته وتوقعاته، وتتضمن جودة الطالب التي لا بد أن يكتسبها المهارات، والاتجاهات، والمعارف.
- التركيز على العمليات والنتائج معاً: ويقصد بها التركيز على جميع العمليات التي تدار داخل المدرسة بصورة عامة وليس المنتج التعليمي فقط.
- الوقاية من الأخطاء قبل وقوعها: حيث يتم استخدام معايير للقياس جودة الخدمات التعليمية.

- فرق العمل: حيث يُعدُّ العمل الجماعي الوسيلة الأمثل للتحسين المستمر في مدخل إدارة الجودة.
- اتباع المنهج العلمي: تعتمد إدارة الجودة على اتخاذ القرارات في ضوء الحقائق، وتبني المفهوم العلمي في حل المشكلات.
- التحسين المستمر: وذلك من خلال قيام المؤسسة التعليمية بالتحسين المستمر لجميع عملياتها وللخدمات التي يتم تقديمها للطلبة (حسين، 2005: 74-72).

2. ضمان الجودة في التعليم:

تُعدُّ مرحلة ضمان الجودة إحدى الاستراتيجيات الرئيسة التي تقوم عليها إدارة الجودة؛ لأنها تعتمد على القيام بتأدية المهام لمنع وقوع الأخطاء بمعنى إنتاج عالي الجودة، وهذا الذي تسعى إليه معظم المؤسسات التعليمية لرفع مستوى الرضا لدى المستفيدين من الخدمات التعليمية (مجيد؛ الزيادات، 2007: 45).

ويُعدُّ ضمان الجودة نظاماً مبنياً على التغذية الراجعة، وذلك من خلال دوره في محاولة منع وقوع الأخطاء واستغلال الموارد المتاحة بشكل ملائم، بالإضافة إلى إعطاء الثقة للجهات المستفيدة من مخرجات التعليم؛ أي أنه وسيلة لضمان تلافي الأخطاء بقدر الإمكان.

أ. وظائف ضمان الجودة في التعليم:

هناك ثلاث وظائف رئيسة لضمان الجودة في المؤسسات التعليمية وهي:

- ضمان الجودة في العمليات (التخطيط، التصميم، التعليم والتعلم) تماماً مثل التحسين المستمر للجودة في المخرجات (نواتج تعلم الطالب، خبرات النظام).
- مساعدة المؤسسة على استغلال أمثل للموارد لإنجاز الجودة والأهداف الاستراتيجية الأخرى. ويمكن إحراز هذا من خلال ضمان جودة عمليات الأنظمة الجزئية للتمويل، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة تلك الأنظمة التي تحقق الكفاءة والقدرة المحاسبية العالية لبرامج الجودة.
- مساعدة المؤسسة في الحصول على أعلى مستويات الثقة في أدائها لكل مسؤولياتها، ومساعدتها في الحصول على نواتج ومخرجات تعليمية متسقة متجانسة بما يتضمنه ذلك من قدرات الخريجين ومساهماتهم (محمد، 2007: 144).

ب. أهداف ضمان الجودة:

يهدف نظام ضمان الجودة في المؤسسات التعليمية إلى تحقيق الجودة في المنتج التعليمي من خلال الآتي:

- الجودة أثناء عمليات التخطيط للعملية التعليمية.
- وضع أهداف لسياسية الجودة ومتابعة تنفيذها من منظور شامل.
- تصميم موازنات لضبط الجودة ومتابعة الأداء في ضوئها.
- معرفة المهام الموكلة إلى جميع العاملين في المؤسسة التعليمية.
- معرفة كيفية تنفيذ تلك المهام بمستوى عالٍ.
- العمل على قياس جودة الأداء في ضوء ما هو متاح من المتطلبات اللازمة لتنفيذ المهام وتقليل المخاطر المترتبة على انخفاض الثقة بالمنتج التعليمي والاعتماد عليه (حسين، 2007: 168).

ج. ضمان الجودة وآليات الجودة في المؤسسات التعليمية:

بما أن الارتقاء بالقوى البشرية ومهارتها قد أصبح من أهم تطلعات كثير من المؤسسات التعليمية فقد أخذت كثير من الدول المتقدمة بنظام إدارة الجودة وأنشأت آليات لتحقيقه ومنها:

- منظومة الاعتماد أو الإجازة السائدة في نظام التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية.
- منظومة ضمان الجودة في التعليم السائدة في نظام التعليم البريطاني (عاشوراء وآخرون،2011: 146).
- ضبط الجودة.

وهناك من ينظرون للآليات السابقة على أنها ضمان للجودة، إلا أن كل آلية تتميز عن الأخرى كما يلي:

ضمان الجودة وضبط الجودة:

- يُعدُّ نظام ضبط الجودة (Quality Control) نظاماً تصحيحياً؛ «لأنه يهتم بكشف الأخطاء في كل خطوة من خطوات الجودة (حسين،2005: 41)، فهو عملية بعدية للمنتج أو الخدمة، هدفها اتخاذ إجراء معين بالنسبة للمنتجات أو الخدمات التي تبين بعد الفحص والتدقيق أنها ليست بالمستوى المطلوب. وقد يكمن هذا الإجراء في رفض المنتجات أو الخدمات والتخلص منها وقد يتبع ذلك إجراءات أخرى لمعرفة أسباب الفشل وتوصيات للتصحيح (مجيد؛ الزيادات، 2007: 19).

- وأما ضمان الجودة (Quality assurance) فنظام وقائي لأنه يهتم بمنع وقوع الخطأ من أول مرة (الحجار، 2005: 261)، وهو بذلك عملية قبلية تتخذ قبل الإنتاج وقبل تقديم الخدمة، وهدفها إكساب المنتج أو الخدمة نوعية مطلوبة ومحددة مسبقاً. إن عملية ضبط الجودة لا تمنع الفشل وإنما تشير إليه، أما الذي يمنعه فهو عملية ضمان الجودة (الطائي وآخرون، 2008: 310).

العلاقة بين ضمان الجودة والاعتماد:

توجد علاقة وثيقة بين الاعتماد Accreditation وضمان الجودة (Quality assurance)؛ حيث يُعدُّ الاعتماد وسيلة من وسائل ضمان الجودة التي تهتم بالمراجعة الشاملة والتقييم المستمر للبرامج الدراسية (اعتماد البرامج) أو الاعتماد المؤسسي. يقوم ضمان الجودة بتصميم الإجراءات والسياسات المتعددة للتأكد من مدى وفاء المؤسسة التعليمية بمتطلبات الاعتماد ومعاييره التي تضعها هيئة الاعتماد، ويتم قياس الأداء وتقييمه في ضوء تلك المعايير؛ فالاعتماد تأكيد على ضمان الجودة، لذا تبحث المؤسسات التعليمية عن الاعتماد من قبل هيئات متخصصة تهدف إلى:

- تقديم الضمانات للمستفيدين وأصحاب المصلحة من حيث توفير المؤسسات التعليمية للحد الأدنى من الجودة.
- تشجيع تطوير المؤسسات التعليمية وتحسينها من خلال الفحص والتقييم لأنشطتها، وإصدار التوجيهات لرفع كفاءتها.
- التشجيع على التقييم الذاتي المستمر للمؤسسة التعليمية.

إن ضمان الجودة نظام يعتمد على تقديم التغذية القَبْلِيَّة، ووسيلة للتأكد من عدم وجود أخطاء؛ فالاعتماد ملازم لضمان الجودة حيث يهتم بتقييم الأهداف، والمحتوى، والأنشطة، والمصادر، والمستويات التعليمية، والمخرجات التعليمية، وبذلك فضمان الجودة يكمل عملية الاعتماد حيث يتم تنظيم عمل الاعتماد ومراحله (عبد الهادي، 2005: 52)، ويوضح (Al-Haj Ibrahim, 2014: 108) أن ضمان الجودة يعد أداة للتحسين المستمر، في حين أن الاعتماد يشير إلى مستوى مقبول من الجودة في المؤسسة التعليمية.

وترى الباحثة أن ضمان الجودة هو شرط أساسٌ للحصول على الاعتماد الذي يهتم بإصدار حكم على المؤسسة التعليمية إما بالاعتراف بها أو بعدمه، أو باعتراف مشروط لحين استيفاء معايير الجودة كاملة فيها.

3 .الاعتماد المدرسي:

يُعدُّ الاعتماد آلية من آليات ضمان الجودة التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها إحدى الوسائل الطوعية لضمان جودة التعليم في المدارس والجامعات، بحيث يتم الفحص الدقيق والشامل للتعرف على مدى استيفاء المؤسسة التعليمية لمعايير الجودة المحددة من قبل هيئة الاعتماد وضمان الجودة، ويتم ذلك في ضوء العديد من المراحل التي يتم بموجبها تحديد مستوى الجودة في تلك المؤسسات.

ويتبنى قطاع التعليم المدرسي مفهوماً شاملاً للاعتماد يقوم على ثلاثة أبعاد أساسية هي:

- استيفاء المؤسسة التعليمية (المدرسة) لمعايير الجودة.
- استمرار التحسين في المدرسة.
- فعالية ضمان الجودة وضبط الجودة في المدرسة (وحدة الجودة والتدريب، نظم المتابعة، المحاسبة والمساءلة داخل المدرسة) (رشوان، 2013: 471).

أهداف الاعتماد المدرسي:

يهدف الاعتماد المدرسي إلى مراقبة الجودة، والمحاسبية، والشفافية، مع تحديد نقاط القوة والضعف التي يتم من خلالها إعادة تصحيح مسارات الاختلالات التي ظهرت في عملية التقييم والعمل على تحسينها، كما يساعد الاعتماد على تنقل الطلبة بين المؤسسات التعلمية المعترف بها، وذلك لأنها تعمل ضمن معايير محددة من قبل هيئة واحدة للاعتماد، كما يهدف إلى:

- تحقيق أهداف العملية التعليمية والتربوية.
- المحافظة على المستوى العالي للتربية والتعليم.
- تشجيع المدارس على التنافس لتحقيق أهداف التعليم.
- خدمة المجتمع من خلال توفير مخرجات عالية الجودة والكفاءة.
- رفع مستوى الثقة بالنسبة للمجتمع المحيط بالمؤسسات التعليمية.
- توفير بيئات تربوية فعاله وجاذبه للطلبة (عودة، 2020: 15).

خصائص الاعتماد المدرسي:

يتميز الاعتماد المدرسي عن غيره من المداخل الإدارية الحديثة والآليات الإدارية التي تتبع مدخل إدارة الجودة، ومن تلك الخصائص:

- الاعتماد ضرورة حتمية لضمان الجودة في التعليم.
- كل نظام اعتماد له مزايا وعيوب.
- أن أنظمة الاعتماد مداخل متنوعة؛ لذا نجد أنظمة الاعتماد قد تختلف من مجتمع إلى آخر، غير أن العناصر المشتركة في نظام الاعتماد مشتركة مهما تنوعت، لذا يمكن الاستفادة من أنظمة الاعتماد من مجتمع لآخر.
- الاعتماد لا يهدف إلى تصنيف أو ترتيب المؤسسة التعليمية.
- الاعتماد نظام يتضمن جميع أنظمة التعليم سواء المدرسي أو الجامعي.
- يركز على جميع جوانب العملية التعليمية منذ البداية، ووصولاً إلى المنتج النهائي (الخريج).
- يعزز المصداقية والثقة للمجتمع المحلي في المؤسسة التعليمية (العجرمي، 8102: 61).

أهمية الاعتماد المدرسي:

تتضح أهمية الاعتماد المدرسي في المؤسسات التعليمية من خلال تعدد أدواره القائمة على ضمان الجودة، وتحسين مستوى الأداء لجميع العاملين وبما يساهم في جودة المخرجات، لذا تتمحور أهمية الاعتماد للمدارس في الآتي:

- تبرز أهمية الاعتماد المدرسي من خلال دوره في عملية التقييم، حيث يتم تحديد نقاط القوة والضعف داخل المدرسة، وهذا يساهم في تطوير الأداء وتحسينه عند جميع العاملين، فيتم وضع الخطط المستقبلية في ضوء نتائج التقييم، كما يساهم الاعتماد في عملية المشاركة جميع العاملين والمهتمين بالعملية التعليمية في عملية صناعة رؤية المدرسة ورسالتها وأهدافها؛ وهذا يوجد مناخاً إداريًا تسوده الكثير من العلاقات الإيجابية بين العاملين داخل المدرسة وبين الأطراف الخارجية الأخرى (nairB .gnihcsneM .2102 : 41).
- التأكيد على استيفاء المؤسسة التعليمية لجميع معايير الجودة التي تعدها هيئة الاعتماد.
- منح المجتمع المحلي ثقة بأن أبناءهم يتلقون تعليماً تتوفر فيه شروط الجودة.
- تحسين مستوى أداء الطلبة في مختلف المجالات المعرفية، والمهارية، والاجتماعية، والوجدانية.
- إتاحة الفرص للمشاركة المجتمعية داخل المجتمع المدرسي (العجرمي، 8102: 81).

- ضمان وجود تقييم خارجي للمؤسسات التعلمية بحيث تتماشي مع الإجراءات والسياسات الحديثة.
- تحسين الخدمات المهنية والخاصة بالمقررات.
- تحديد الرؤية والرسالة والأهداف والأنشطة، وتوفير نظام معلومات.
- تشجيع المؤسسات التعليمية على القيام بعملية التقييم التي تكون قائمة على أسس ومعايير وقواعد عامة تشجع على التميز في الأداء (العبري وآخرون، 9102: 943).

أنواع الاعتماد المدرسي:

يعتمد نظام الاعتماد في أي مؤسسة تعليمية على أحد أنواع التالية:

← **الاعتماد المؤسسي:** يتم من خلال هيئات للاعتماد بحيث تقوم بمنح الاعتماد للمؤسسة التعليمية من خلال تقييمها للعناصر الأساسية: الرؤية، والرسالة، والأهداف، والإمكانيات المادية والبشرية.

← **الاعتماد التخصصي أو البرامجي:** هو الاعتماد الذي يركز على نوعية البرامج، ونوعية المواد المهنية والفنية، ونوعية المعلمين ومؤهلاتهم العلمية وخبراتهم ونشاطاتهم، والطلبة وسجلاتهم المدرسية، ومصادر التعلم المتاحة لتنفيذ تلك البرامج وفق معايير محددة مسبقاً.

← **الاعتماد المهني:** يهتم بالاعتراف بجودة الأشخاص وكفاءتهم لممارسة مهنة التعليم والتدريس بكفاءة عالية، ويمنح هذا النوع من الاعتماد الشهادة المدرسية للمهنة من مؤسسات اعتمادية تقوم بها هيئات مهنية متخصصة (الهاجري، 2013: 510).

مجالات الاعتماد المدرسي وضمان الجودة:

تتنوع مجالات ضمان الجودة والاعتماد المدرسي غير أنها لا تتعدى المجالات الآتية:

- فلسفة المؤسسة وأهدافها: بحيث تكون واضحة، ويتم صياغتها بصورة تمكن من قياسها وواقعية، مع القيام بعملية تدوينها وكتابتها، وتتضمن الرؤية والرسالة والأهداف، والعمل على مراجعتها بصورة مستمرة بحيث تكون متوافقة مع البرامج والممارسات الفعلية.
- التنظيم المؤسسي وإدارته: بحيث يتم توفير نظام إداري يحقق الأهداف، وتصميم هيكل تنظيمي يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة التعليمية، والقيام بعملية التقييم، والعمل على تفعيل جميع القوانين واللوائح داخل المدرسة بصورة واضحة.
- المعلمون: أن تتم عملية التعيين لأعضاء هيئة التدريس وفق معايير، وشروط

ومؤهلات محددة، وأن تتناسب أعدادهم مع أعداد الطلبة، مع توفير الإمكانيات المناسبة لعملية التنمية المهنية لهم، وتوفير الحوافز المالية.

- الخدمات الطلابية: توفير خدمات طلابية تساهم في تنمية شخصياتهم، وتطويره مهاراتهم بصورة تدعم تحقيق أهداف المؤسسة التعليمية، مع ضرورة أن تراعي تلك الأنشطة الفروق الفردية بين الطلبة، وتوفير سجلات خاصة بتحصيل الطلبة بصورة مستمرة.
- المنهج الدراسي: أن يعكس فلسفة المؤسسة التعليمية وأهدافها ورسالتها وتوفيرها بصورة كافية للطلبة، مع ضرورة تحديثية بصورة تتناسب مع احتياجات العصر، وأن يفي باحتياجات الطلاب التعليمية والاجتماعية والبدنية مع مراعاة الفروق بين الطلبة، مع استخدام الأساليب المناسبة في عملية التقييم المدرسي.
- مصادر تمويل: أن تتوفر مصادر تمويل ثابتة ومتنوعة وكافية لاحتياجات العملية التعليمية، وتوفير أدلة تخطيط مالي، ونظام محاسبة جيد لضبط تخطيط الموارد المالية.
- المكتبة وخدمة المعلومات: توفير مكتبة تتضمن العديد من الكتب والمراجع والمواد السمعية والبصرية التي تدعم عمليتي التعليم والتعلم، مع تشجيع الطلبة على استخدامها، وتوفير أجهزة تقنية حديثة، وتدريبهم على التعامل مع تلك المعدات بصورة صحيحة.
- التقييم: وضع معايير محددة لتقييم تعلم الطلبة وأدائهم، واستخدام الأساليب المناسبة لعملية التقييم، وأن يتم استخدام تلك النتائج في لوضع استراتيجية المؤسسة.
- الإمكانيات المدرسية: أن توفر المباني المناسبة، والتجهيزات الفنية والأثاث، وضع نظام للأمن والسلامة وذلك للحرص على المحافظة على الإمكانات المؤسسية أثناء تشغيلها، وأن يتم استخدام البيئة المدرسية والبيئة المحية بها لتنشيط العملية التعليمية والتربوية.
- الحياة الطلابية: أن تحرص القيادة التعليمية على توفير قواعد كتابية منظمة لمعايير سلوك الطلبة واطلاعهم عليها، توفير قواعد للتوجيه والإشراف في معالجة مشاكل الطلبة بطريقة إيجابية، توفير برامج باحتياجات الطلبة واهتماماتهم (حسين، 2005: 222-218).

إجراءات الاعتماد المدرسي وضمان الجودة:

يتم الاعتماد المدرسي من خلال العديد من الخطوات:

- **الدراسة الذاتية:** وهي الخطوة الأولى في عملية ضمان الجودة، حيث تستطيع المؤسسة التعليمية من خلالها تحديد أوضاعها الحالية فيتم تحليل مؤشرات الواقع مما يساعد على وضع استراتيجية للتطوير والتحسين على أساس قياس معدل الأداء والإنجاز، وتتم هذه العلمية من خلال مشاركة الأفراد العاملين في المؤسسة (حسين، 2005: 176)، في ضوء معايير الجهة المانحة للاعتماد ومتطلباتها، وتتضمن مجالات الدراسة الذاتية رؤية المؤسسة التعليمية ورسالتها وأهدافها، والبرامج والأنشطة التعليمية، وموارد المالية الخاصة بالمؤسسة (عبد العزيز، وعبد العظيم، 2005: 502-501)، وتلتزم المؤسسة التعليمية التي تطلب الاعتماد بخطوات عملية التقييم الذاتي، وهي:
  - تشكل لجنة التقييم الذاتي من أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية داخل المدرسة.
  - تراجع لجنة التقييم الذاتي مهام ومعايير التقييم وإرشادات كتابة التقييم المعتمدة من قبل جهة الاعتماد.
  - تقوم اللجنة بجمع المعلومات من خلال أعضائها وإشراك لجان/أفراد معينين حسب ما تراه مناسباً.
  - تناقش اللجنة الموجهة للتقييم الذاتي على أوسع نطاق في المؤسسة ليشمل أعضاء الإدارة والهيئة التدريسية والطلبة.
  - تحضر اللجنة للتقييم الذاتي التقرير بصورته النهائية.
  - يُرسل التقييم النهائي مع الأوراق الثبوتية إلى هيئة الاعتماد والجودة.
  - لا يمكن إضافة أو تعديل أو حذف أي جزء من التقرير، أو إضافة أو استرجاع أي أوراق منه بعد تسليم التقرير إلى هيئة الاعتماد (مجيد والزيادات،2008: 175-174).
- **التقييم الخارجي:** ويتم ذلك عن طريق لجنة تتكون من عدد مناسب من التربويين ذوي الاختصاص والخبرة في مجال الاعتماد حيث يتم النزول الميداني للمؤسسة التعليمية لدراسة الوثائق المرتبطة بالمؤسسة، والتأكد من مصداقية الدراسة الذاتية، وإجراء مقابلات مع أعضاء المجتمع المدرسي، ومراجعة تقرير الدراسة الذاتية، وإعداد تقرير شامل عن المؤسسة التعليمية (العبري؛ وآخرون،2019: 352). ويؤكد هارفي وفيركس (HARHY&VIRKUSC, 2008) على ضرورة توفر العديد من القدرات لدى أعضاء اللجان، ومنها:

- الفهم التام لمعايير الاعتماد ومعايير المؤسسة الجيدة.
- فهم مؤشرات هذه المعايير.
- القدرة على التعامل مع مختلف المعايير بالطريقة التي تتوافق معها.
- الاحتفاظ بالسرية التامة للمعلومات الخاصة بالمؤسسة.
- الاعتماد على الخبرة الحقيقية للأفراد العاملين والعمل مع المؤسسات.
- عقد مقابلات مع هيئة المؤسسة والطلاب والمعلمين.
- تقييم المؤسسة التي تم زيارتها في ضوء معايير واضحة.
- العمل فريقاً واحداً للحصول على نتائج شاملة.
- تقديم تقرير شفوي مطابق للتقرير المكتوب (عبد العزيز وعبد العظيم، 2005: 503).

- **القرار النهائي (الاعتماد):**

في ضوء فحص الوثائق ونتائج التقييم (الذاتي، والخارجي) تصدر هيئة الاعتماد إحدى القرارات التالية:

- منح الاعتماد.
- تأجيل الاعتماد لحين إصلاح جوانب الضعف.
- رفض الاعتماد، ويمكن للمدرسة تقديم التماس لإعادة النظر في رفض الاعتماد (عبد العليم، 2016: 9).

معوقات تطبيق الاعتماد المدرسي:

يذكر (معروف 2018) و(العجرمي، 2018) عدداً من المعوقات التي تعيق عملية تطبيق الاعتماد في المدارس وهي كالآتي:

1 .معوقات إدارية وتنظيمية تتمثل في:

- المركزية في اتخاذ القرارات.
- ضعف مشاركة المجتمع المحلي في عملية التقييم.
- ضعف مشاركة المعلمين في عملية صناعة القرارات.
- عدم الاستقرار العاملين الإداريين وسرعة تغييرهم.
- قصورُ فَهْم كثير من العاملين لمفهوم ضمان الجودة والاعتماد.
- عدم إتاحة الفرص للعاملين في المدرسة والمجتمع الخارجي للمشاركة في عملية الاعتماد.
- انتشار ثقافة مقاومة التغيير في المدارس.

2 .معوقات مالية تتمثل في:

- ضعف الرواتب، وقلة الحوافز المقدمة للمشاركين في عملية تطبيق الاعتماد داخل المدارس.
- ارتفاع تكاليف تنفيذ خطوات الاعتماد المدرسي ومراحله.

3 .معوقات بشرية تتمثل في:

- ضعف مهارات المشاركين في عملية التقييم من معلمين وإداريين ومجتمع محلي.
- ضعف انتشار ثقافة الاعتماد بين العاملين داخل المدرسة.
- قلة فرص التنمية المهنية للمعلمين داخل المدرسة.
- ويضيف (العبري، وآخرون: 2019) أن من المعوقات التي تواجه عملية تطبيق الاعتماد المدرسي في المؤسسات التعليمية ضعف نشر ثقافتي الجودة والاعتماد بين منتسبي المؤسسة التعليمية، وقلة الإمكانيات المادية والبشرية والمالية لتطبيقهما، وقلة الكوادر المتخصصة والخبرات في مجال الاعتماد.

مما سبق يتضح أن الاعتماد المدرسي:

1 . يهدف إلى ضمان مستوى مناسب من الجودة وذلك لدوره في تحقيق أهداف المؤسسة التعليمية وتحسين أدائها.

2 . يعمل على التأكد من استيفاء المؤسسة التعليمية للحد الأدنى من معايير الجودة، ومنحها مكانة أكاديمية بين المؤسسات التعليمية الأخرى.

3 . يعمل على تحسين مستوى الأداء عند جميع العاملين من خلال عملية التدريب والتحسين المستمر لتنمية قدرات جميع الأفراد المنتمين للمؤسسة التعليمية ومهاراتها.

4 . يمارس دوره في تحسين أداء العملية التعليمية من خلال الحرص على جودة مدخلات العملية التعليمية، وتوفير بيئة مناسبة تدعم عمليتي التعليم والتعلم؛ وهذا بدوره ينعكس على تحسُّن المخرجات التعليمية.

5 . يساهم في عملية التخطيط الحالي والمستقبلي من خلال النتائج، والتعرف على إيجابيات النظام التعليمي للمؤسسة التعليمية وسلبياته، وإتاحة الفرص لمعالجة الاختلالات في الوقت الحالي، والإعداد والتخطيط لتلافي تلك الصعوبات مستقبلاً.

6 . يساهم في توفير قاعدة بيانات خاصة بالمؤسسة التعليمية اعتماداً على عمليات التوثيق المستمرة للعمليات الإدارية والأكاديمية ونتائج تحصيل الطلبة وغيرها من البيانات التي تساهم في تسهيل مراحل الحصول على الاعتماد.

7 . من أهم مجالاته ومعاييره: الرؤية، والرسالة، والأهداف، والمنهج الدراسي، والمعلمون، ومصادر التعلم، والطلبة، والتقييم.

8 . يمر بمرحلتين هما:

– التقييم الذاتي: وهي عملية يقوم بها فريق من داخل المدرسة؛ بحيث يتم تحديد مستوى الجودة.

– التقييم الخارجي (الاعتماد): وهو الذي تقوم به لجنة خارجية محددة من قبل هيئة الاعتماد بحيث يتم التأكد من الوثائق التي تم تقديمها بعد التقييم الذاتي، وبعد ذلك يتم إصدار قرار باعتماد المؤسسة التعليمية، أو تأجيل اعتمادها، أو حجب الاعتماد عنها.

9 . من أهم معوقاته:

– ضعف دعم القيادات العليا وضعف التزامها في تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد المدرسي.

– ضعف التمويل المخصص لعملية التقييم في المدرسة.

– مقاومة التغيير من قبل العاملين في المدرسة.

متطلبات تطبيق ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في المدارس

بما أن الاعتماد المدرسي وسيلة لضمان الجودة داخل المؤسسات التعليمية؛ فإنه يتميز بالعديد من الأسس التي تميزه عن غيره من مداخل الجودة، ومن تلك الأسس:

← ضرورة وعي جميع العاملين بمختلف مستوياتهم الإدارية والأكاديمية في المؤسسة التعليمية بأهمية الاعتماد من أجل المساهمة في عملية تطبيق مراحل الاعتماد.

← وجود رؤية ورسالة وأهداف واضحة ومحددة بمشاركة جميع العاملين في عملية إعدادها.

← توفر قيادات فعالة تعمل على نشر ثقافة الاعتماد والجودة لدى جميع العاملين، مع تحديد الاحتياجات المادية والبشرية الخاصة بتطبيق مراحل ضمان الجودة والاعتماد.

← العمل على الممارسات الخاصة بالاعتماد وضمان الجودة في جميع ما يخص العملية التعلمية حيث يتم تصميم البرامج والمقررات، وأساليب التدريس، والتقييم في ضوء متطلبات الاعتماد.

← وجود برنامج عمل محدد لتطبيق الاعتماد وخطواته ومتطلباته، وإمكانياته.

← العمل على نشر ثقافة العمل الجماعي بين جميع العاملين (العبري، وآخرون، 2019: 349).

ويذكر (مجيد والزيادات، 2008) أن مقومات نجاح الاعتماد المدرسي في المؤسسات التعليمية ترتبط بالآتي:

- إنشاء نظام للاعتماد في المؤسسات التعليمية تقدمه أو تتبناه هيئات عالمية للاعتماد وضمان الجودة، على أن تتوفر لتلك الهيئات مقومات العمل الصحيحة والواضحة وبما يساعد على الأداء والعمل بكفاءة وموضوعية.
- نشر ثقافة ضمان الجودة والاعتماد المدرسي بين جميع العاملين في المؤسسة التعليمية، من خلال وضع خطط إعلامية لنشرها كي يتوفر عنصر القناعة الذاتية لدى الجميع بضرورة تحسين الأداء لتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة عالية ومن ثمَّ الحصول على الاعتماد.
- الحرص على اختيار قيادات إدارية ذات مهارات وقدرات عالية لتسهل عمليات الجودة وإجراءاتها، ومن ثم إجراءات الحصول على الاعتماد.
- بناء خطط تدريبية خاصة بالعاملين داخل المؤسسة التعليمية للقيام بالتقييم الذاتي والقدرة على المراجعة الداخلية.
- نشر ثقافات مساندة لنظام الجودة وآلياته داخل المؤسسة التعليمية ومنها:

← ثقافة الصدق مع الذات، وثقافة التواصل المعرفي واحترام الآراء والأفكار الجديدة، والاستفادة من المعارف العالمية.

← نشر ثقافة الإنجاز والعمل المنتج بعيداً عن تضييع الوقت.

← ثقافة الجدارة والأَهَلِيَّة في انتقاء القيادات التربوية في مختلف المستويات الإدارية بعيداً عن المجاملات والوساطات بحيث يتم الاختيار وفق شروط ومعايير محددة.

← نشر ثقافة الثواب والعقاب وذلك للحد من التجاوزات الغير قانونية (2008: 279).

في ضوء تلك المقومات والأسس أوضحت العديد من الدراسات والأبحاث أن عملية تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في المؤسسات التعليمية تتطلب متطلبات متنوعة، فقد أوضحت دراسة (أبو رحمة، 2018) ودراسة (العجرمي، 2018) أن أهم متطلبات تطبيق الاعتماد المدرسي هي:

1- متطلبات تنموية: تدريب المعلمين على استراتيجيات التعليم النشط، نشر ثقافة الجودة بين الطلاب.

2- متطلبات مالية: توفير ميزانية لمشروع تطبيق الاعتماد مستقلة عن ميزانية المدرسة، توفير حوافز مشجعة للمدرسة الحاصلة على الاعتماد.

3- متطلبات بشرية: توفير دورات تدريبية في مجال الجودة لتدريب الكوادر البشرية للقيام بعملية التقييم، توفير كوادر متخصصة في عملية الإشراف على عمليات تطبيق الاعتماد المدرسي، تشكيل فريق للجودة داخل المدرسة، العمل على مشاركتهم في عملية صناعة القرارات مع وجود لتحسين الذاتي في ضوء نتائج التقييم الذاتي، توفير حوافز مالية مناسبة.

4- متطلبات المنهج المدرسي: توفير المواد المساعدة للمنهج والوسائل التعليمية الحديثة مع وجود مواد إثرائية.

5 - متطلبات بيئة مدرسية مناسبة: توفير لجنة خاصة بالأمن والسلامة، مع توفير الإضاءة والتهوية المناسبة داخل المباني المدرسية، توفير مكتبة مزودة بالكتب الحديثة، توفير معامل حاسوب ومبانٍ خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة.

6 - متطلبات تشريعية وقانونية: توفير قوانين خاصة بالحوافز والترقيات الخاصة بالمعلمين، وإقرار قانون لزيادة رواتب العاملين في المدرسة.

7 - متطلبات تنظيمية: نشر ثقافة الجودة، ووضع خطة خاصة بالمؤسسة التعليمية، وتوفير الموارد اللازمة لعملية التقييم، تفعيل عملية الاتصال داخل المدرسة، توفير مناخ يتسم بالشفافية لجميع العاملين، تقييم الأداء بانتظام.

8 - متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية: عمل ندوات مع المجتمع المحلي لتعزيز التعاون معهم وإتاحة الفرص للمشاركة في تحسين البيئة الخاصة بالمدرسة، دعوة أولياء الأمور للمشاركة في إعداد الخطط الخاصة بالمدرسة (أبو رحمة، 2018: 117-116).

فيما أشارت دراسة (عاشورا وآخرون، 2011: 161) إلى أن من متطلبات تطبيق الاعتماد المدرسي الآتي:

- توفير معايير خاصة بعملية الاعتماد المدرسي في ضوء دراسة المعايير العالمية، والعمل على توفيرها وتوضيحها لجميع العاملين في المؤسسات التعلمية والعمل على وضع استراتيجيات لتنفيذها.
- التدريب المستمر والتثقيف للعاملين في المدارس على مفهوم الجودة والاعتماد المدرسي.

– تطوير اللوائح والأنظمة بما يكسبها مرونة لتنفيذ عملية الاعتماد.
– توفير نظم تقنية متطور يتضمن قاعدة معلومات يتم تحديثها بصورة دائمة عن النظام التعليمي.
– إيجاد ثقافة تنمي الإبداع والابتكار وتشجع على العمل الجماعي داخل المؤسسة التعليمية.
– اعتماد أسلوب الإجراءات الوقائية أثناء وقوع المشاكل.

وبينت دراسة المالكي (2021) أن من متطلبات تطبيق الاعتماد المدرسي ما يلي:

- القيادة التربوية الفعالة.
- الشراكة المجتمعية.
- المباني المدرسية.
- التخطيط للجودة والتحسين المستمر.

وترى الباحثة –في ضوء تلك الدراسات والنماذج المختلفة– أن نظام ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في مؤسسات التعليم المدرسي تتطلب الآتي:

1- **متطلبات إدارية:**
– إنشاء هيئة لضمان الجودة والاعتماد المدرسي.
– التخطيط المستمر للجودة داخل المدارس.
– وضع معايير مناسبة للأنظمة التعليمي المدرسي للعديد من المجالات (المنهج المدرسي، البيئة المدرسية، المعلمين، مصادر التعلم).
– نشر ثقافة الجودة والاعتماد بين جميع العاملين في المؤسسة التعليمية.
– متطلبات تشريعية:
– وضع اللوائح المناسبة لضمان تطبيق نظام الجودة والاعتماد المدرسي.

2- **متطلبات تعليمية:**
– تحديث المنهاج الدراسية بما يساهم في تنمية معارف الطلبة ومهاراتهم وقدراتهم بصورة تساعدهم على مواجهة الحياة خارج المؤسسة التعليمية.
– تدريب العاملين داخل المؤسسة التعليمية، وتنمية المعلمين مهنياً بكل ما هو جديد من استراتيجيات التعليم النشط واستخدام التقنيات الحديثة.
– متطلبات المشاركة المجتمعية:
– إشراك المجتمع المحيط بالمؤسسة التعليمية والقائمين بالعملية التعليمية في عملية تطوير الأداء وتحسينه في المدرسة.

3- **متطلبات مالية:**

- توفير ميزانية مالية للقيام بعملية التقييم.

ومن خلال دراسة واقع مؤشرات مدارس التعليم العام في اليمن فقد اتضح أنها تعاني من العديد من الصعوبات في مجالات: الإدارة المدرسية، المباني المدرسية، تنمية المعلمين، المنهج الدراسي، ضعف المشاركة الأسرية والمجتمعية في متابعة مستويات أبنائهم، كل ذلك ساهم في انخفاض مستوى الجودة لمخرجات المدارس الأساسية والثانوية مما دفع بكثير من أرباب سوق العمل والجامعات للمناداة بضرورة إصلاح واقع التعليم في المدراس لتتناسب مخرجاتها مع متطلبات تلك الجهات ولو بأدنى المستويات المهارية والمعرفية. بالإضافة إلى ذلك، فإن يمن الحاضر والمستقبل يحتاج إلى كوادر يمنية لبنائه وتنميته في جميع المجالات؛ لذا يبرز دور التعليم في توفير المخرجات المناسبة لعملية التنمية.

المحور الثالث: الدراسات السابقة:

يعرض المحور بعض الدراسات اليمنية والعربية والأجنبية التي تناولت ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في بعض الدول، وقد تم عرضها من الأحدث إلى الأقدم كما يلي:

1- **دراسة أبو رحمة (2018): متطلبات معايير الاعتماد المدرسي لضمان تطبيق الجودة في مدارس التعليم العام:**

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتطبيق معايير الاعتماد المدرسي لضمان الجودة في مدارس التعليم العام في فلسطين من خلال التعرف على أهم المتطلبات التنفيذية لضمان الجودة في التعليم العام، وخلصت الدراسة إلى أن أهم المتطلبات اللازمة لضمان تطبيق معايير الاعتماد المدرسي في مدارس التعليم الثانوي هي توفير تشريعات قانونية وموارد مالية تدعم العمليات الخاصة بالجودة.

2- **دراسة الشمري (8102): تصور مقترح لضمان جودة العليم ما قبل الجامعي في دولة الكويت:**

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لضمان جودة التعليم ما قبل الجامعي في دولة الكويت وذلك من خلال التعرف على:

- الإطار الفكري لضمان جودة التعليم ما قبل الجامعي.
- واقع ضمان الجودة التعليم ما قبل الجامعي في دولة الكويت.
- الصعوبات التي تواجه عملية ضبط جودة التعليم ما قبل الجامعي.

- خبرات بعض الدول في ضمان جودة التعليم ما قبل الجامعي.
- أوجه مقارنة لواقع ضمان الجودة التعليم ما قبل الجامعي في بعض الدول.

وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج، ومن أهمها:

1- **يواجه قطاع التعليم ما قبل الجامعي في دولة الكويت العديد من الصعوبات، منها:**

- ← ضعف الاستقرار الإداري بالمراكز العليا المشرفة على التعليم ومؤسساته.
- ← ضعف مهارات القيادة لدى العديد من مدراء مدارس التعليم ما قبل الجامعي.
- ← ضعف مجال التنمية المهنية للمعلمين.

2- **تحتاج عملية تحقيق جودة التعليم ما قبل الجامعي العديد من المتطلبات منها:**

- ← تحديد أهداف المرحلة التعلمية وإعلانها لجميع المستفيدين.
- ← تطوير قدرات القيادات المدرسية ومهاراتهم.
- ← رفع كفاءة المعلمين مهنيًا.
- ← تحديث المناهج لتواكب تطلعات القرن الواحد والعشرين واحتياجاته.
- ← إعداد أدوات تقييم مقننة لتقييم أداء للعاملين في قطاع التعليم ما قبل الجامعي.
- ← فتح مجالات للمشاركة المجتمعية.

ووفق هذه النتائج قدم الشمري تصوره المقترح لضمان جودة التعليم ما قبل الجامعي في دولة الكويت.

3- **دراسة المطري** (2018): **أنموذج مقترح لتهيئة مدارس التعليم العام في اليمن للاعتماد المدرسي.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على كيف يمكن تهيئة مدارس التعليم العام في اليمن للاعتماد المدرسي، وذلك من خلال التعرف على مداخل تهيئة المدرسة للاعتماد المدرسي، والتعرف على أبرز التجارب العالمية في الاعتماد وأنجح تجارب الجودة والتحسين التي تم تطبيقها في اليمن. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:

- غياب مفهوم الجودة والاعتماد المدرسي لدى كثير من المدارس.
- نقص متطلبات الجودة في أغلب مدارس التعليم العام.
- ضعف الإمكانيات المادية في المدارس.
- تحسن مستوى المشاركة المجتمعية نتيجة نشر الوعي بأهمية العلاقة بين المدرسة والأسرة.

- تحديد مدى توفر متطلبات الاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام في اليمن وبناء نموذج لتهيئة المدارس للاعتماد المدرسي.

4- Md. Mahmood Alam: (2015): Quality Assurance in School Education:

هدفت الدراسة إلى توضيح أن آلية ضمان الجودة في التعليم المدرسي تتيح مجالاً واسعاً للبقاء في ظل المنافسة التي تشهدها مدارس التعليم حيث يتم إكساب الطلبة الكثير من القيم والمعارف والمهارات الحياتية التي تساعده على ممارسة أموره الحياتية بطريقة أسهل، ويتم ذلك عن طريق توفير بيئة تعليمية متكاملة العناصر من حيث وسائل التدريس والمعلمين وبيئة التعلم وغيرها من العناصر التعليمية، تلك التي يتم تقييمها بحسب معايير ضمان الجودة ومؤشراته التي يتم بناؤها بمشاركة المعلمين والقيادة المدرسية وأولياء الأمور.

5- **دراسة السليماني (2014): متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مدارس التعليم العام بمدينه ذمار**

هدفت الدراسة إلى التعرف على متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مدارس التعليم العام بمحافظة ذمار، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج وهي:

أن من أهم متطلبات تطبيق إدارة الجودة التي تحتاجها مدارس التعليم العام في محافظة ذمار هي:

- ← دعم الإدارة التعليمية العليا بتطبيق إدارة الجودة الشاملة والتزامها بذلك.
- ← نشر ثقافة الجودة الشاملة في المدراس.
- ← تنمية واختيار القيادة الفاعلة فيا لمدارس.
- ← التطوير الإداري والتربوي للمدرسة باستمرار.
- ← التخطيط الاستراتيجي للمدارس.
- ← تطوير الإدارة البشرية للمدارس.
- ← المتابعة والقياس والتقييم.

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلاله (0.05) في تقدير عينة الدراسة لمتطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة تُعزى إلى متغير النوع والخبرة والمؤهل.

2- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى دلالة (0,05) عند متطلب نشر ثقافة الجودة الشاملة تعزى إلى متغير الوظيفة لصالح الإداريين.

6- S. Parashar, N.Sharma (2013): School Quality Assessment and Accreditation (SQAA): A Reform Propoesd by Central Board of Secondary Education to Enhance The Effectiveness of Affiliated Schools:

هدفت الدراسة إلى تعزيز فعالية المدارس التابعة لمجلس المركزي للتعليم الثانوي (CBSE) من خلال تقييم جودة المبادرة وتحليلها (SQAA) الخاصة بالمدارس الثانوية في الهند، وقد توصلت الدراسة إلى أن مجالات المبادرة كانت شاملة حيث تضمنت مجالات إدارة الجودة في المدرسة، وهي: المجال الدراسي، ومجال البنية التحتية، مجال القيادة ورضا المستفيدين، الموارد البشرية، الإدارة والحوكمة. ويشارك فيها جميع المهتمين بالعملية التعليمية وهذا بدوره سيساهم في تحسين الجودة داخل المدرسة، وفي القدرة على مواجهة التحديات التي تعيق إدارة الجودة.

7- **دراسة عاشور؛ وآخرون (2011): متطلبات تطبيق المعايير العالمية لضمان الجودة والاعتماد المدرسي على التعليم الثانوي العام بمصر:**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم متطلبات تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد المدرسي للتعليم الثانوي في جمهورية مصر، وذلك من خلال التعرف على المعايير العالمية لضمان الجودة والاعتماد المدرسي، وخبرات الدول في ضمان جودة التعليم العام، والتعرف على أهم التحديات التي تواجه تطبيق معايير ضمان الجودة في مصر.

وخلصت الدراسة إلى أن أهم متطلبات تطبيق معايير ضمان الجودة للتعليم الثانوي في مصر هي:

- إنشاء لجان متنوعة بغرض دراسة نظم الاعتماد العالمي، وصياغة معايير تتلاءم مع بيئة التعليم في مصر، والعمل على مناقشة المعايير العالمية لضمان الجودة وتحديد آليات التنفيذ.
- تطوير لوائح ونظم إدارية لضمان جودة أداء المهام الخاصة بضمان الجودة والاعتماد.
- تأسيس نظام تقنية معلومات لتحسين الأداء التنظيمي الخاص بالتعليم الثانوي.
- إيجاد ثقافة عامة ومتكاملة للتشجيع والتجديد والابتكار.

8- **دراسة العزاني (2011): تطوير التعليم الأهلي قبل الجامعي في الجمهورية اليمنية في ضوء معايير الجودة الشاملة:**

هدفت الدراسة إلى تطوير التعليم الأهلي قبل الجامعي في الجمهورية اليمنية في ضوء معايير الجودة الشاملة من خلال التعرف على:

- مراحل نشأة التعليم الأهلي وتطوره في اليمن.
- معايير الجودة الشاملة التي في ضوئها يمكن تقييم التعليم الأهلي قبل الجامعي في اليمن.
- واقع التعليم ما قبل الجامعي في اليمن في ضوء معايير الجودة الشاملة.
- وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:
- بناء تصور مقترح لتطوير التعليم الأهلي قبل الجامعي في الجمهورية اليمنية في ضوء معايير الجودة الشاملة وتضمنت مجالات التطوير الآتي:
  - مجال الإدارة المدرسية.
  - مجال المتعلم.
  - مجال المنهج المدرسي.
  - مجال المبنى المدرسي.

9- **دراسة الشناوي؛ وعيد (2010): تحقيق الجودة بمؤسسات التعليم ما قبل الجامعي بمصر:**

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتحقيق الجودة بمؤسسات التعليم ما قبل الجامعي بمصر وذلك من خلال التعرف على:

- واقع تطبيق الجودة بمؤسسات التعليم ما قبل الجامعي.
- معرفة مدى ملائمة معايير ضمان الجودة المصرية لظروف وإمكانيات تلك المؤسسات.
- المعوقات التي تواجه عملية تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي في مصر.

وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- وجود العديد من أوجه الضعف في مجالي القدرة المؤسسية والفاعلية التعليمية في مدارس التعليم الثانوي أثرت على مستوى الجودة المخرجات.
- وجود العديد من المعوقات في مجال الإدارة المدرسية، والطلبة، والمباني

والتجهيزات المادية الخاصة بالعملية التعليمية، واستراتيجيات تطبيق الجودة، كل تلك المعوقات ساهمت في تدني مستوى الجودة لنوعية التعليم لمخرجات التعليم الثانوي. وفي ضوء تلك النتائج وُضع التصور المقترح أعلاه.

10 - **دراسة آل مداوي (2007): متطلبات تطبيق الجودة الشاملة في الإدارة المدرسية بمرحلة التعليم الثانوي العام بالمملكة العربية السعودية في ضوء الفكر الإداري المعاصر.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على متطلبات تطبيق الجودة الشاملة في المرحلة الثانوية بالمملكة العربية السعودية، وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

1 - **من أهم متطلبات عملية تطبيق الجودة الشاملة ما يلي:**
- ← نشر ثقافة الجودة الشاملة.
- ← مراقبة تطبيق الجودة الشاملة.
- ← القيادة الفعالة.
- ← التطوير التنظيمي.
- ← تشكيل فرق للعمل والتدريب المستمر.
- ← تقييم أداء العاملين.
- ← الاتصال الفعال.
- ← التخطيط للجودة.

2 - **تواجه عملية تطبيق الجودة الشاملة العديد من المعوقات منها:**
- ← عدم وضوح رسالة الجودة لدى القيادات العليا.
- ← الافتقار إلى وجود فرق عمل تسعى إلى تحقيق أهداف الجودة.
- ← ضعف أساليب تقييم أداء العاملين، وغياب التخطيط.

التعليق على الدراسات السابقة:

يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة من حيث الهدف؛ إذ يقدم تصوراً مقترحاً لضمان الجودة والاعتماد المدرسي لمدارس التعليم العام ليكون خاصاً باليمن، في حين أن معظم الدارسات كانت عن دول أخرى، مثل دراسة (عاشورا ،2011) في دولة مصر، ودراسة (الشمري، 2018) في الكويت.

ويتميز البحث الحالي عن الدارسات اليمنية من حيث أنه ركز على بناء التصور المقترح لضمان الجودة والاعتماد لمدارس التعليم العام في اليمن في حين هدفت بقية الدراسات إلى أمور مختلفة؛ فـ:

- دراسة العزاني (2011) هدفت إلى تطوير التعليم الأهلي قبل الجامعي في الجمهورية اليمنية في ضوء معايير الجودة الشاملة، وبذلك ركز على التعليم الأهلي فقط.
- دراسة المطري (2018) ركزت على تهيئة مدارس التعليم العام في اليمن للاعتماد المدرسي، واعتمدت الدراسة على محاور التهيئة للاعتماد المدرسي.
- دراسة السليماني (2014) هدفت إلى التعرف على متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مدارس التعليم العام بمدينه ذمار.

وقد استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في الآتي:

1- تحديد دور الاعتماد المدرسي وضمان الجودة في تحسين مستوى المخرجات التعليمية، وتحديد متطلبات ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في الآتي:
   - ← توفير متطلبات تشريعية، إدارية، ماليه، تعليمية، بشرية... إلخ.
   - ← توفير معايير تتناسب مع البيئة التعليمية للبلاد.
   - ← القيام بعمليتي التقييم الذاتي والخارجي.
2- تحديد أهم مجالات ومعايير ضمان الجودة والاعتماد المدرسي بمساعدة النماذج الخاصة بضمان الجودة والاعتماد المدرسي للعديد من الدول التي أجمعت على أن مجالات الاعتماد المدرسي في المدارس هي: مجال المنهج الدراسي، مجال التنمية المهنية للمعلمين، مجال المبنى المدرسي، مجال الإدارة المدرسية، مجال الطلبة، مجال المشاركة المجتمعية.
3- حصرت الدراسات السابقة مراحل ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في مرحلتين هما:
   - ← مرحلة التقييم الذاتي.
   - ← مرحلة التقييم الخارجي (الاعتماد).

المحور الرابع: نماذج وتجارب لضمان الجودة والاعتماد المدرسي:

ظهر الاهتمام بنظام الاعتماد وضمان الجودة منذ القرن العشرين من خلال بعض الهيئات المتخصصة لضمان جودة عناصر العملية التعليمية؛ لذا سعت الكثير من الدول إلى تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة للكثير من مؤسساتها التعليمية، وأسست العديد من الهيئات التي يتصف بعضها بالعالمية وبعضها بالمحلية وتكون ضمن حدود الدولة. وقد كانت الصورة العامة لتلك المؤسسات والهيئات الاعتمادية أنها تهدف إلى ضمان الجودة في المؤسسات التعليمية وتحرص على تحقيق أهدافها بمستوى يتضمن توفر الحد الأدنى من الجودة، بالإضافة إلى فتح مجال للشراكة المجتمعية من خلال وضع آليات جديدة ومتنوعة للتواصل مع أولياء الأمور والطلبة والمجتمع المحلي بما يحقق معهم تواصلاً إيجابياً في صناعة القرارات وتحمل المسؤولية، وتوظيف قدراتهم ومهارتهم في تحسين مستوى الأداء داخل المؤسسات التعليمية؛ واستناداً على ذلك يعرض البحث الحالي العديد من التجارب العربية والعالمية التي تمثل هيئات لمنح الاعتماد المدرسي للمدارس، كما يلي:

1- نموذج (الأيزو 9000) (ISO 9000):

الأيزو مصطلح عام لسلسة من المعايير التي وضعتها الهيئة الدولية للمواصفات (ISO)، وهي إحدى المنظمات العالمية التي تهدف إلى وضع أنماط ومقاييس عالمية لتحديد أنظمة الجودة التي يجب تطبيقها. و(ISO) كلمة يونانية تعني التساوي أو التماثل أو التطابق، وهو مصطلح يعني أن هذا المنتج تم اعتماده من قبل الهيئة الدولية للمواصفات القياسية.

وقد تم تطوير نظام (الأيزو 9000) ليوافق الميدان التربوي في الإصدار (أيزو 9002) الذي يتضمن (19) عنصراً تمثل مجموعة متكاملة من المتطلبات الواجب توفرها في نظام الجودة المطبق في المؤسسة التعليمية للوصول إلى خدمة تعليمية عالية الجودة يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم (10): التطبيقات التربوية والتعليمية لعناصر المواصفة الأيزو 9002

العناصر الرئيسة لمواصفات الجودة	التطبيقات التربوية والتعليمية
نطاق مسؤولية الإدارة	استعداد الإدارة التعليمية لتطبيق نظام الجودة والتزامها بذلك.
مراجعة العقود والاتفاقيات	تنفيذ العقود والاتفاقيات مع المستفيدين من الخدمة داخل المدرسة أو خارجها.
ضبط الوثائق والبيانات	تصميم نظام لضبط الوثائق المدرسية.
نظام الشراء	تحديد المدرسة لمتطلبات الشراء وبياناته وعقوده، والتقييم الدقيق لموردي مستلزمات العملية التعليمية.
مراقبة العميل للموارد	التحقق من جودة المتطلبات الموردة من المتعلمين أو أولياء الأمور.
تحديد المنتج ومتابعته	تحديد مستوى تحصيل المتعلم ومتابعة مدى تحسن أدائه.
ضبط عمليات الإنتاج	متابعة تطوير المناهج واستراتيجيات عمليتي التعليم والتعلم باستمرار.
الفحص والتفتيش	استمرارية عملية التفتيش والاختبار خلال العام الدراسي وتوثيق نتائج هذه العملية.
أجهزة الفحص والتفتيش والقياس	تحديد الأدوات المستخدمة في عملية الفحص والتفتيش لعناصر العملية التعليمية.
حالة التفتيش والفحص	تحديد أماكن التفتيش والفحص لعناصر العملية التعليمية.
ضبط المنتجات غير المطابقة	وضع إجراءات وطرق لتشخيص وتحديد حالات النجاح والإخفاق في المخرجات.
الإجراءات التصحيحية	1- تصحيح حالات القصور أو الإخفاق في نتائج العملية التعليمية التي تلاحظها الإدارة أو أولياء الأمور أو المجتمع. 2- متابعة تحصيل المتعلمين لمعالجة مستوياتهم التعليمية.
التخزين والتغليف والنقل	- تحديد الوسائل والأساليب المتعلقة بعملية حفظ الوثائق ومستلزمات العملية التعليمية. - اتخاذ إجراءات عملية تُسهِّل تجهيز احتياجات العملية التعليمية. - توفير أدوات الأمن والسلامة للطلاب.
سجلات الجودة	حفظ سجلات الجودة وصيانتها لمستلزمات العملية التعليمية.
المراجعة الداخلية للجودة	تدقيق نظام الجودة ومراجعته لجميع عناصر العملية التعليمية.
التدريب	تحديد الاحتياجات التدريبية للوظائف التعليمية والإدارية والخدمية وتحليلها.
الأساليب الإحصائية	طرق وأساليب لرصد نتائج الطلبة ومراجعتها وتقييمها.

المصدر: العزاني،2011: 55-54.

وتتم عملية تطبيق تلك الإجراءات في المجال التربوي من خلال المراحل الآتية:

- **مرحلة التقييم:** يتم في هذه المرحلة التعرف على الوضع العام للمدرسة من خلال التقييم لجميع عناصر العملية التعليمية من حيث الإمكانيات المادية والبشرية، والطريقة التي يطبق فيها نظام التعليم، ونتائج تحصيل الطلبة، ومدى العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحيط الخارجي.
- **مرحلة التطوير وتوثيق الجودة:** يتم إنشاء دليل للجودة يتضمن الإجراءات وتعليمات العمل وخططه، من أجل ضمان الحصول على نظام الجودة المطلوب بالتعاون مع جميع العاملين في المدرسة، ومن ثم اعتماده من الإدارة العليا.
- **مرحلة تطبيق نظام الجودة:** يتم في هذه المرحلة تطبيق نظام الجودة على المدرسة ووحداتها الإدارية والفنية، وتقوم المؤسسة المؤهلة وفريق العمل بإدارة التعليم بالمتابعة والتقييم، والتأكد من تنفيذ الإجراءات وتعليمات نظام الجودة وتطبيقها.
- **مرحلة إعداد البرامج التدريبية:** يتم الإعداد لبرامج تدريبية لمختلف المستويات الإدارية للمدرسة من خلال فترة تنفيذ الجودة مع توزيع المواد التدريبية على جميع العاملين المستهدفين من أجل الاطلاع.
- **مرحلة التدريب:** يتم تدريب العاملين في المدرسة ونظام الجودة (الأيزو 9002) وتطبيقاته بحيث يتم تنفيذ التدريب لاحقاً لبقية، ويركز التدريب على الطريقة المثلى لإجراء المراجعة الداخلية.
- **مرحلة المراجعة الداخلية:** تتم عن طريق فريق العمل في المدرسة المطبق بها على نظام الجودة، والهدف من هذه العملية هو التأكد من قيام المدرسة والعاملين بتنفيذ الإجراءات والتعليميات، واكتشاف حالات الخلل التي لم تعمل على تطبيق تلك الإجراءات، تليها مراجعة الجهة العليا للتحقق من تطبيق الإجراءات.
- **مرحلة المراجعة الخارجية:** تقوم الجهة المانحة للشهادة بالمراجعة الخارجية للتعرف على استيفاء نظام الجودة للمتطلبات والمواصفات المحددة، ومعرفة الحالات غير المطابقة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية والوقائية لمعالجتها.
- **مرحلة الترخيص:** بعد المراجعة الخارجية من الجهة المانحة للشهادة، وبعد التأكد من مطابقة الإجراءات المحددة مسبقاً من الجهة المانحة يتم منح شهادة الأيزو (الشناوي؛ وعيد، 2010: 247-246).

2- تجربة الولايات المتحدة في الاعتماد المدرسي:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية الرائدة في مجال الاعتماد؛ فالبداية منها منذ أكثر من (100) عام. وقد أنشئ الاعتماد من أجل إرضاء المجتمع ومخرجات المؤسسات التعليمية، والتأكيد على مستوى محدد من الجودة.

تتولى منظمات خاصة وغير ربحية عملية الاعتماد والهدف من ذلك هو الاعتماد ورقابة الجودة. وتتبنى تلك المؤسسات والهيئات العديد من المعايير والمتطلبات، وتُعد عملية الاعتماد بمؤسسات التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية ضرورية وأساسية لكل مدارس المرحلة الأولى والثانية، لمساعدة هذه المدارس على التحسين، وتوفير الضوابط الخارجية، ودعم التغذية الراجعة وتقديمها، ومساعدة الأنظمة المدرسية على التحسين المستمر.

توجد العديد من الهيئات والمؤسسات الخاصة بالاعتماد منها: هيئة نيوإنيجلاند الأمريكية (NEASC)، اللجنة الدولية والإقليمية للاعتماد (CIAT)، رابطة الشمال الغربي للمدارس والكليات (NAS)، الرابطة الجنوبية للمدارس والكليات (SACS). وقد اختيرتْ اللجنة الدولية والإقليمية للاعتماد (CIAT) لأنها من أكثر الهيئات شهرة في كثير من دول العالم.

صور مؤرشفة لمدارس الولايات المتحدة الامريكية

اللجنة الدولية والإقليمية للاعتماد (CIAT):

سيات (CIAT) هي هيئة اعتماد رسمية ودولية متخصصة في تقييم المدارس، ومنح شهادات الجودة والاعتماد للمؤسسات التعليمية؛ فقد اعتمدت منذ تأسيسها أكثر من (32,000) مدرسة في (100) دولة حول العالم. وتتميز بكونها تشجع المدرسة على الارتقاء بمعايير جودة التعليم التي تمثلها هذه الهيئة، وهي اثنا عشر معياراً كالآتي:

- السلطة والإدارة: حيث تكون المدرسة معترف بها ومرخصة.
- الرؤية والرسالة والأهداف: يتطلب أن يتوفر في المدرسة رؤية ورسالة وأهداف خاصه بها.
- القيادة والتنظيم: حيث يتم توفير قيادة وتنظيم فعالين يعملان على تحسين مستوى تحصيل الطلبة.
- الموارد المالية: أن يتوفر للمدرسة موارد مالية من أجل تنفيذ الفرص التربوية المحددة في رسالة المدرسة وفكرها.
- مرافق المدرسة: أن تتوفر الإمكانيات والمعدات الوظيفية التي تدعم بصورة آلية رسالة المدرسة وأهدافها.
- الموارد البشرية: توفير فريق عالي الكفاءة، ومدرب لدعم عملية تعلم الطلبة، وتنفيذ الأعمال الإدارية لتحقيق رسالة المدرسة.
- المنهج الدراسي: أن تتعامل المدرسة ذات الجودة مع المنهج وطرق التدريس التي تعتمد على البحث وتستثير القدرات العلمية للطلبة، بحيث يكون المنهج واضحاً ومحدِّدًا للأهداف المعرفية، وأن تشجع على التفاعل النشط بصورة دائمة لتحصيل المعلومات والمهارات الأساسية في كل مجال.
- المكتبة ووسائل المعلومات والتكنلوجيا: المدرسة ذات الجودة العالية لها برنامج شامل ومحدد للمكتبة والتكنولوجيا بصورة تدعم رسالة المدرسة.
- خدمات المساعدة وأنشطة الطلبة: توفر المدرسة شبكة من الخدمات والأنشطة التي تهتم بصحة، وأمان الطلبة وتطوريهم وتعليمهم.
- المناخ العام، والمواطنة، والسلوك: توفر المدرسة مناخًا مناسبًا للتدريس، والتعلم، والعلاقات الإيجابية، وتعمل على نشر السلوك الأخلاقي والقانوني لدى العاملين، وتطوير قدراتهم على اتخاذ القرار والمواطنة المسؤولة.
- التقييم والدرجات والنتائج المؤثرة: المدرسة ذات الجودة تصل إلى نتائج مؤثرة في تعلم الطلبة، وتستخدم إدارتها نظامًا لتقييم الأداء التعليمي والعملي وقياسه.
- التحسن التربوي المستمر: تنتهج المدرسة نهجاً واضحاً خارجياً لتحسين وتطوير المدرسة (أبو رحمة، 2018: 69-68).

إجراءات الاعتماد في الولايات المتحدة:

تتمثل إجراءات الاعتماد في الولايات المتحدة في الخطوات الآتية:

- تقدم المؤسسة التعليمية إلى مؤسسة الاعتماد طلباً للحصول على الاعتماد.
- يطلب من المؤسسة الطالبة للاعتماد تقديم الوثائق المطلوبة للاعتماد خلال فترة محددة.
- تتم زيارة المؤسسة الطالبة للاعتماد ومقابلة المسؤولين والأساتذة والطلاب وبعض الخريجين للتحقق من دقة الوثائق التي قدمتها.
- ينضم إلى فريق التقييم مستشارون من وكالة المهنة المطلوب اعتمادها في الولاية المعنية.
- يُقدم تقرير عن المؤسسة الطالبة للاعتماد إلى الرئيس المسؤول ويُعطى فرصةً للرد على ما جاء في التقرير.
- يُصدر قرار بالاعتماد أو بعدمه، فإذا صدر قرار بالاعتماد مدته 5 سنوات وعلى المؤسسة أن تبرهن خلال هذه الفترة أنها مستمرة بتطبيق المعايير وإدخال التطوير نحو الأفضل (الربيعي، 2008: 433).

3- تجربة مصر في الاعتماد المدرسي:

تجربة مصر من التجارب العربية الرائدة في مجال الاعتماد المدرسي وضمان الجودة، حيث كانت البدايات بإعلان وزارة التربية والتعليم المصرية شعاراً قومياً هو «الجودة للجميع»؛ لذلك تم تشكيل فريق لبناء معايير للاعتماد المدرسي عام (2002م) (عاشوراء وآخرون، 2011: 158). واستمرت الجهود حتى تم تأسيس الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (NAQAAEE) عام(2006م) التي مُنحت الاستقلالية مع تبعيتها لرئاسة الوزراء، كما تم وضع وبناء اللوائح والأنظمة المنظمة للعمل في الهيئة، ومنذ العام (2009) بدأت عملية التنفيذ لوثيقة الاعتماد في مدارس مصر (رشوان، 2019: 475). وقد تضمنت وثيقة الاعتماد المدرسي العديد من المجالات والمعايير، وهي:

أ- **القدرة المؤسسية، وتتضمن خمسة مجالات فرعية هي:**

1- **مجال رؤية المؤسسة ورسالتها، وفيه:**

- معيار الرؤية.
- معيار الرسالة.

2- **مجال الحوكمة والقيادة، وفيه:**
- معيار توفر نظام للحوكمة الرشيدة.
- معيار دعم مجتمع التعلم

3- **مجال الموارد البشرية والمادية، وفيه:**
- معيار توظيف الموارد البشرية وتنميتها.
- معيار توفر المبنى المدرسي المستوفي للشروط التربوية.
- معيار توظيف الموارد المادية والمالية لدعم عمليتي التعليم والتعلم.

4- **مجال المشاركة المجتمعية، وفيه:**
- معيار توفر شراكة فعالة بين المؤسسة والأسرة والمجتمع المحلي.

5- **مجال توكيد الجودة والمساءلة، وفيه:**
- معيار النظام الداخلي لضمان الجودة.
- معيار التقييم الذاتي والتحسين المستمر.

ب- **الفاعلية التعليمية، وتتضمن المجالات الفرعية الآتية:**

6 - **مجال المتعلم، وفيه:**
- معيار نواتج التعلم المستهدفة.
- معيار التمكن من المهارات العامة.
- معيار اكتساب جوانب وجدانية إيجابية.

7 - **مجال المعلم، وفيه:**
- معيار التخطيط لعمليتي التعليم والتعلم.
- معيار تنفيذ عملتي التعليم والتعلم.
- معيار استخدام أساليب تقييم فعالة.
- معيار ممارسة أنشطة مهنية فعالة.

8 - **مجال المنهج الدراسي، وفيه:**
- معيار توافر ممارسات داعمة للمنهج.
- معيار توافر أنشطة تربوية لا صفية داعمة.

9 - **مجال المناخ التربوي، وفيه:**
- معيار توفر بيئة داعمة للتعليم والتعلم.
- معيار توفر بيئة مؤثرة في العلاقات المؤسسية والقيم (الهيئة الوطنية لضمان الجودة، 2011: 18).

صور مؤرشفة لمدارس التعليم العام المصرية

مراحل الاعتماد في التجربة المصرية:

تتضمن مراحل الاعتماد في التجربة المصرية أربع مراحل هي:

- مرحلة التقييم الذاتي.
- مرحلة التقييم الخارجي.
- مرحلة اتخاذ القرار.
- مرحلة المتابعة وإعادة الاعتماد.

إجراءات الاعتماد في التجربة المصرية:

- تتقدم المؤسسة التعليمية للهيئة بطلب للاعتماد على افتراض توفر المؤسسة على شروط الاعتماد.
- تقوم الهيئة بمخاطبة المؤسسة التعليمية رسمياً بعد التأكد من استيفائها لشروط الاعتماد بما يفيد قبول الطلب خلال مدة لا تزيد عن (30) يوماً.
- تؤدي المؤسسة التعليمية رسوم الاعتماد المحددة من هيئة الاعتماد.
- توفر الهيئة للمؤسسة التعليمية النماذج والاستمارات الخاصة بعملية الاعتماد من أجل البدء في عملية التقييم والاعتماد.
- توضح الهيئة للمؤسسة التعليمية الإجراءات التي سيتم اتباعها للقيام بعملية التقييم.
- تعلن الهيئة للمؤسسة التعليمية نتائج التقييم خلال مدة زمنية لا تزيد عن (60) يومًا، وفق أحد الأمرين:

- تكون المؤسسة التعليمية مستوفية لمعايير الاعتماد وبذلك تمنح الاعتماد.
- في حال عدم استيفاء المؤسسة التعليمة لبعض المعايير فإنه يتم تحديدها وتوضيح الكيفية التي سيتم من خلالها معالجة القصور، فتمنح المؤسسة التعليمية (15) يوماً للرد على الهيئة، كما تحدد المدة التي يمكن من خلالها

معالجة القصور ومن المفترض ألا تزيد عن (9) أشهر، حيث تقوم الهيئة مرة أخرى بإعادة التقييم من أجل منح المؤسسة التعليمية الاعتماد أو عدم منحها (رشوان، 2013: 475).

4- تجربة اليابان في الاعتماد المدرسي:

اليابان من الدول التي أوجدت لها موقعاً رائداً بين مختلف الدول في مجالات متعددة. وعلى الرغم من مرورها بظروف سياسية صعبة فإنها قد اهتمت بعملية التعليم لإيمانها أنه أساس التنمية؛ لذا برز العديد من علماء ورواد الجودة مثل أوارد ديمنج وايشيكاو وجويل جوارن وغيرهم.

صور مؤرشفة لمدارس التعليم العام في اليابان

ظهر نظام الاعتماد في اليابان «Nisyo-Hyoka» في عام (2004) الذي يهتم بتقييم المؤسسات التعليمية بصورة فردية وفق معايير الوكالة القومية لضمان الجودة اليابانية التي تعد هيئة مفوضة من وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا. ومن أهم معايير هذه الهيئة للقيام بعملية التقييم الذاتي ما يلي:

- فلسفة المؤسسة وأهدافها، الكيان التنظيمي، وسياسيات القبول ونظمه لديها.
- الإجراءات والنظم الإدارية، وسياسة اتخاذ القرارات المؤسسية.
- تطوير النظم المؤسسية، وتنظيم عمليات التعليم والتدريس.
- نوعية الهيئة الإدارية بالمؤسسة التعليمية.
- نوعية الطلبة والحياة والمدرسة.
- العملية التعليمة والمناهج والإمكانيات (الشال، وعمارة، 2008: 341).

خطوات الاعتماد في اليابان:

1- قيام المؤسسة التعليمية بعمل بدراسة ذاتية لتحديد وضعها، وتحديد كل المدخلات التي يمكن أن تتقدم بها في عملية الاعتماد.

2- الموازنة بين متطلبات هيئة الاعتماد وواقع المؤسسة التعليمية من خلال التقرير الذي سيتم تقديمه إلى هيئة الاعتماد.

3- التقييم الخارجي بدون زيارة المؤسسة التعليمية إذ تقوم تتم لجنة متخصصة في مختلف المجالات التربوية التعليمية بمناقشة التقارير وتحديد المتطلبات اللازم توفرها في المؤسسة التعليمية لتحصل على الاعتماد.

4- التقييم الخارجي بزيارة فريق من هيئة الاعتماد للمؤسسة التعليمية وذلك للتأكد من توفر المتطلبات التي حددتها لجنة الاعتماد (الشال؛ عمارة، 2008: 341).

جدول رقم(11): معايير الاعتماد المدرسي وضمان الجودة للنماذج: الأيزو، الأمريكي، الياباني، المصري

مجال المقارنة	الأيزو	أمريكا	اليابان	مصر
الهيئة	مستقلة	مستقلة	حكومية	حكومية
معايير الاعتماد المدرسي	-	-	-	-
فلسفة المؤسسة وأهدافها		الرؤية والرسالة	الرؤية والرسالة والأهداف	الرؤية والرسالة والأهداف
التنظيم المؤسسي وإدارته	- مسؤولية الإدارة التعليمية. - تنفيذ العقود والاتفاقيات مع المستفيدين من الخدمة داخل المدرسة. - حفظ سجلات الجودة وصيانتها لمستلزمات العملية التعليمية.	القيادة والتنظيم	الكيان التنظيمي والإجراءات والنظم الإدارية	القيادة
المعلمون	تحديد وتحليل الاحتياجات التدريبية للوظائف التعليمية.	الموارد البشرية	عمليات التعليم والتدريس	المعلم
الخدمات الطلابية	- مراقبة العملية التعليمية للطلبة. - متابعة تحصيل المتعلمين لمعالجة مستوياتهم التعليمية. - طرق رصد نتائج الطلبة التعليمية ومراجعتها وتقييمها.	خدمات مساعدة وأنشطة الطلبة	سياسيات القبول	المتعلم
المنهج الدراسي	عملية متابعة تطوير المناهج واستراتيجيات عمليتي التعليم والتعلم.	المنهج الدراسي	المنهج الدراسي	المنهج الدراسي
مصادر التمويل	-	موارد مالية	-	موارد مالية
المكتبة وخدمات المعلومات	نظام الشراء	المكتبة ووسائل المعلومات والتكنولوجيا	العملية التعليمية	الموارد المادية
الإمكانيات المدرسية	- تحديد الوسائل والأساليب المتعلقة بالعملية التعليمية. - اتخاذ إجراءات عملية تسهل تجهيز احتياجات العملية التعليمية. - تحديد متطلبات وبيانات العقود لمستلزمات العملية التعليمية.	المرافق المدرسية	الإمكانيات	المبنى المدرسي والإمكانيات المادية
التقييم	- المراجعة الداخلية للجودة. - التحقق من جودة المتطلبات المرسلة من المتعلمين أو أولياء الأمور. - تحديد الأدوات المستخدمة في عملية التقييم. - استمرارية عملية الفحص والتفتيش لعناصر العملية.	التقييم والدرجات والنتائج		تأكيد الجودة والمساءلة
الحياة الطلابية	- توفير الأمن والسلامة	المناخ العام	نوعية الطلبة والحياة المدرسية	المناخ التربوي
		التحسين المستمر والسلطة والإدارة	نوعية الهيئة الإدارية	المشاركة المجتمعية

إعداد الباحثة بالاستعانة بـ: (رشوان، 2013: 475)، (عودة، 2020: 25)، (الشناوي، وعبد،2010: 246)، (حسين، 2005: 222-218)، (العزاني، 2011: 55-54).

يتضح من الجدول السابق أن التجارب الأربع قد اعتمدت على معايير متشابهة لا تختلف كثيرًا عن مجالات الاعتماد المدرسي لأي هيئة في أي دولة، وأن وجد اختلاف فهو بسبب التنوع التعليمي أو باختلاف التوجهات الثقافية والتعليمية لتلك البلدان بحكم أنها تمثل هيئات لأربع قارات: الأوروبية (الأيزو)، الآسيوية (اليابان)، الأفريقية (مصر)، الأمريكية (الولايات المتحدة الأمريكية)، لذا فإن أهم المعايير التي تناولتها تلك النماذج قد ركزت على الإدارة والقيادة، والطلبة، والمنهج الدراسي، والإمكانيات المادية والبشرية، وتنمية المعلمين والإداريين، ومصادر التعلم، وتقييم الطلبة والمؤسسة التعليمية، والمصادر المالية، ومشاركة المجتمع في العملية الإدارية داخل تلك المؤسسات.

الدروس المستفادة من التجارب السابقة:

- يتم الاعتماد المدرسي عبر روابط أو هيئات أو منظمات حكومية أو مستقلة، وهذا يعود إلى النمط الإداري في تلك البلدان؛ فنجد أن النموذج الأمريكي والأيزو تقوم به هيئات ومنظمات غير حكومية تهتم بعملية الاعتماد المدرسي الذي يُعدُّ أساسيًا لجميع المدارس في الولايات المتحدة، بينما الدول الأخرى كمصر واليابان فنجد أنها هيئات حكومية.
- الاعتماد المدرسي بحاجة إلى نوع من منح الصلاحيات والحد من المركزية الشديدة وإتاحة المجال لنوع من الحرية لإصدار القرارات لما فيه صالح العملية التعليمية.
- الاعتماد المدرسي بحاجة لتوجه رسمي من الجهات العليا للقيام بدورها في دعم مراحل الاعتماد والعمل على توفير متطلباته.
- الاعتماد المدرسي عملية مترابطة وتشاركية بين أعضاء المجتمع المدرسي وبين المجتمع المحلي والمهتمين بالعملية التعليمية.
- تتشابه نظم الاعتماد المدرسي في التأكيد على استخدام المعايير العامة والواجب توفرها في المؤسسة التعليمية الراغبة في الحصول على الاعتماد.
- أوضحت التجارب السابقة أن إجراءات الاعتماد المدرسي متشابهة إلى حد كبير، حيث تبدأ بالتقييم الذاتي ودراسته، ومن ثم زيارة الفريق الخارجي والتأكد من نتائج التقييم الذاتي، ثم إعلان نتائج الزيارة بحصول المؤسسة التعليمية على الاعتماد من عدمه.

2- منهجية البحث ونتائجه:

يتناول المحور الحالي منهج البحث، والنتائج التي توصلت إليها الباحثة، وذلك على النحو الآتي:

أ- منهج البحث:

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي المسحي واصفًا واقع التعليم العام في المدارس اليمنية، ومن ثَم القيام بعملية تحليل المؤشرات للتعرف على الواقع بصورة عميقة. وقد اعتمد البحث الحالي على التقارير والمؤشرات الصادرة عن المجلس الأعلى للتخطيط، والدراسات المتعلقة بضمان الجودة في التعليم العام، وتجارب الدول في ضمان جودة التعليم العام من أجل التوصل إلى بناء تصور مقترح لتطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد المدرسي لمدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية.

ب. نتـــائج البحث:

توصل البحث إلى العديد من النتائج المهمة التي كان لاضطرابات الأوضاع وتأزمها دور واضح في ظهور كثير منها، وهي مبينة في الآتي:

1 . تعاني أغلب مدارس التعليم العام في اليمن من انخفاض مستوى الجودة.
2 . تدني مستوى تحصيل الطلبة العلمي في أغلب مستويات التعليم العام ومراحله، حيث نجد ضعفًا واضحًا في قدرات اكتساب الطلبة للمعارف والمهارات المطلوبة للمرحلة التي يدرسونها.
3 . تواجه العملية التعليمية في مدارس التعليم العام في اليمن العديد من الصعوبات التي تعيق الجودة تتمثل في الآتي:
- صعوبات تتعلق بالجانب الإداري المدرسي.
- صعوبات خاصة بالمعلمين وتنمية قدراتهم.
- صعوبات تتعلق بالمباني المدرسية والمعامل.
- صعوبات تتعلق بالمنهج الدراسي.
- صعوبات تتعلق بالشراكة المجتمعية.

4 . يعمل الاعتماد المدرسي على التأكد من استيفاء المؤسسة التعليمية للحد الأدنى من معايير الجودة، ومنحها مكانة أكاديمية بين المؤسسات التعليمية الأخرى.
5 . أوضحت تجارب الدول أن ضمان الجودة والاعتماد المدرسي يتم وفق الآتي:
- يتم الاعتماد المدرسي عبر روابط أو هيئات أو منظمات حكومية أو مستقلة.
- تتشابه نظم الاعتماد المدرسي في التأكيد على استخدام المعايير العامة والواجب توفرها في المؤسسة التعليمية الراغبة في الحصول على الاعتماد المدرسي.

- أن إجراءات الاعتماد المدرسي متشابهة إلى حد كبير؛ حيث تبدأ بالتقييم الذاتي ودراسته، ومن ثم زيارة الفريق الخارجي والتأكد من نتائج التقييم الذاتي، ثم إعلان نتائج الزيارة بحصول المؤسسة التعليمية على الاعتماد من عدمه.

6 . أن عملية تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد المدرسي تتطلب:

- إنشاء هيئة لضمان الجودة والاعتماد المدرسي.
- وضع اللوائح المناسبة لضمان تطبيق نظام الجودة والاعتماد المدرسي.
- التخطيط المستمر للجودة داخل المدارس.
- وضع معايير مناسبة للأنظمة التعليمية المدرسية.
- نشر ثقافة الجودة والاعتماد بين جميع العاملين في المؤسسة التعليمية.
- تحديث المناهج الدراسية بما يساهم في تنمية معارف ومهارات وقدرات الطلبة بصورة تساعدهم على مواجهة الحياة خارج المؤسسة التعليمية.
- التدريب للعاملين داخل المؤسسة التعليمية، التنمية المهنية للمعلمين بكل ما هو جديد من استراتيجيات التعليم النشط واستخدام التقنيات الحديثة.
- المشاركة المجتمعية من المحيطين بالمؤسسة التعليمية والقائمين بالعملية التعليمية.
- توفير ميزانية مالية للقيام بعملية التقييم.

الفصل الثالث
التصور المقترح

من خلال الاطلاع على الإطار النظري، والتعرف على خبرات الدول في تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد المدرسي والتي أوضحت أن تلك البلدان في عملية تطوير مستمر للمؤسسات التعليمية وذلك من خلال تطبيق عمليات ومراحل ومعايير ومؤشرات ضمان الجودة والاعتماد المدرسي بهدف التحسين المستمر للمخرجات التعليمية، ومن خلال دراسة الباحثة لواقع الجودة في مؤسسات التعليم العام في اليمن والتي اتضح أنها ماتزال في الخطوات الأولى لتطبيق نظام الجودة وبحاجة ماسة للالتحاق بالتطورات الإدارية التي ينعكس أثرها على جودة المخرج التعليمي لذا كان توجه الباحثة إلى وضع تصور مقترح لتطبيق ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام في ضوء المتطلبات التي توصل إليها البحث الحالي، وذلك من خلال الآتي:

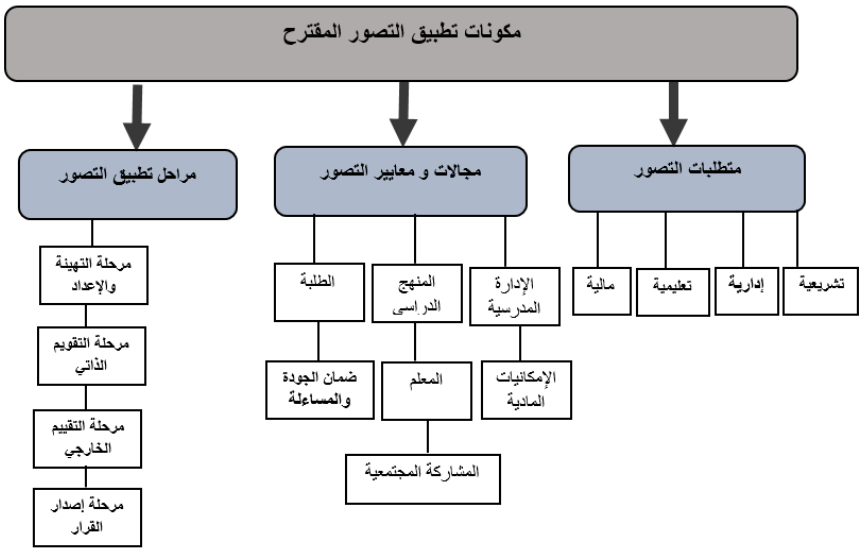

الشكل رقم (1): المكونات التنفيذية لتطبيق التصور المقترح

المصدر: إعداد الباحثة مستعينة بالإطار النظري ونتائج البحث

أولاً: منطلقات التصور المقترح:

لقد قامت عملية تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية بسبب منطلقات عالمية ومحلية وهي:

أ- **مبررات عالمية:**

- يُعدُّ الاعتماد المدرسي ضرورة فرضتها التغيرات العصر الحالي؛ فتقدم الدول أصبح مرتبطًا بنوعية التعليم ومخرجاته، وبقدرتها على تلبية احتياجات سوق العمل.
- مواجهة التغيرات العالمية في المجال الاقتصادي الذي يفرض التطلع إلى نظام تعليمي مميز لأن التعليم هو الوسيلة الحقة لمواجهة التغيرات العالمية من أجل تكوين مواطن ذي قدرات فعالة في مواجهة التغيرات من حوله.
- يمثل التقدم التكنولوجي القائم على تدفق علمي ومعرفي كبير جداً تحديًا للعقل البشرى واسترجاع المعلومات والمعرفة واستخدامهما في الوقت المناسب، وهذا يدفع بالدولة إلى الأخذ بنظام الجودة.

أ- **مبررات محلية:**

- ساهم التوسع الكمي للمؤسسات التعليمة في ظل وجود تضحية بالجودة فيما يتم تقديمه في سوء المخرجات التعليمية، وهو أمر انعكس سلباً على تخرج الطلبة إلى سوق العمل أو للالتحاق للجامعات.
- زيادة أعداد الملتحقين بالتعليم العام في مختلف المدراس مما يتطلب جودة في الخدمات التعليمية.
- ضعف المناهج الدراسية الحالية وتركيزها على المعارف والمعلومات التي تهتم بالحفظ مع إهمال للجوانب السلوكية والمهارية التي سوف تساعد الطلبة في حياتهم العملية.
- ارتفاع تكلفة التعليم -مع العم أنه مجاني-، ومع ذلك فإن عملية الإنفاق على التعليم بحاجة ماسة إلى استثمار ناجح وفعال للموارد المتاحة.

ثانياً: ركائز نجاح التصور المقترح:

- دعم القيادات العليا والتزامها بتطبيق نظام الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام في اليمن.
- تفعيل مبدأ المساءلة بحسب القانون لمنع التجاوزات التي قد تعيق عملية تطبيق نظام الجودة والاعتماد المدرسي في مؤسسات التعليم العام.

– منح نوع من الصلاحيات للإدارات المدرسية للقيام بعملية تطوير العمليات الإدارية في نطاق ضمان الجودة.

ثالثاً: أهداف التصور المقترح:

يبرز الهدف العام للتصور المقترح في الارتقاء بنوعية المخرجات التعليمية من خلال الأهداف التنفيذية الآتية:

أ- تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام في اليمن بحيث يعمل على:

← رفع مستوى جودة مخرجات التعليم.

← مساعدة المدارس على تحديد نقاط الضعف والقوة بصورة واقعية والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لتطويرها.

← رفع مستوى الكفاءة الداخلية للمدارس.

← تحديث المناهج الدراسية الحالية بحيث يتم تنمية قدرات الطلبة ومهاراتهم بصورة تساعدهم على ممارسة بعض المهام خارج إطار البيئة المدرسية.

← تنمية قدرات المعلمين بصورة تخدم العملية التعليمة بطريقة إيجابية.

ب- الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة داخل المدارس.

رابعاً: متطلبات تطبيق ضمان الجودة والاعتماد المدرسي:

أ- **متطلبات تشريعية:**

- إنشاء نظام لضمان الجودة والاعتماد المدرسي لمؤسسات التعليم العام في اليمن.
- توفير قوانين تشريعية تدعم عمليات تطبيق ضمان الجودة والاعتماد المدرسي.
- تحديث اللوائح والنظم الإدارية والمالية الحالية بما يكسبها مرونة أثناء عمليات تنفيذ إجراءات مراحل الاعتماد المدرسي وخطوات تطبيقها.

ب- **متطلبات إدارية:**

1 – إنشاء هيئة قومية لضمان الجودة والاعتماد المدرسي مستقله تعمل على:

← عمل لجان خاصة بالاعتماد المدرسي لبناء معايير ومؤشرات كاملة لمؤسسات التعليم العام في اليمن من خلال الاطلاع على التجارب العالمية والإقليمية والعربية.

← إنشاء وحدات لضمان الجودة والاعتماد المدرسي في جميع مكاتب التربية في المحافظات والمناطق التعليمية.

← اعتماد آلية لتفعيل العلاقات الدولية وتبادل الخبرات العربية والعالمية في مجال ضمان الجودة والاعتماد المدرسي.

← بناء دليل لضمان الجودة والاعتماد المدرسي يتضمن معايير الاعتماد والمؤشرات التي يتم تطبيقها، مع الاستراتيجيات التنفيذية الخاصة بمراحل الحصول على الاعتماد المدرسي.

2 – وضع استراتيجية خاصة بالتعليم العام بحيث تبثق منها الخطط الاستراتيجية الخاصة بالمدارس.

3 – تدريب المجتمع المدرسي على التخطيط الاستراتيجي وإعداد الخطط المدرسية التي يتم فيها توضيح الرؤية والرسالة والأهداف الخاصة بكل مدرسة.

4 – نشر ثقافة الجودة والاعتماد المدرسي بين جميع العاملين في المدرسة.

5 – تشجيع المدارس على القيام بعملية التقييم.

6 – العمل على نشر ثقافة العمل الجماعي والعمل بروح الفريق الواحد.

7 – تشجيع المجتمع المدرسي على القيام بالإبداع والابتكار.

ج- متطلبات تعليمية:

1- التدريب المستمر على تنمية قدرات المعلمين ومهاراتهم في مجالي التعليم والتعلم.

2- تحديث المناهج الدراسية الحالية بحيث تعمل على تنمية قدرات الطلبة معرفياً ومهارياً ووجدانياً.

3- العمل على توفير البنية التحتية الضرورية لعمليتي التعليم والتعلم في جميع المدارس.

4- توفير قاعدة بيانات شاملة ومتكاملة عن العملية التعليمية في المدارس ابتداء من القبول والتسجيل للطلبة وانتهاءً بالنتائج النهائية لكل عام دراسي، بالإضافة إلى المعلومات الخاصة بالمعلمين وبالعمليات الإدارية والتعليمية داخل المدارس.

5- إتاحة الفرص للمشاركة المجتمعية في عملية تطوير العملية التعليمية وإعداد الخطط الخاصة بتطوير إداء المدارس في ظل المشاركة المجتمعية.

د- متطلبات مالية:

1- توفير دعم مالي لضمان الجودة وتطبيقها داخل المدارس.

2- توفير دعم مالي للعمل على صيانة المدارس الحالية، وتوفير ما تحتاجه لنجاح العملية التعليمية.

3- توفير حوافز للقائمين على عملية التقييم الذاتي داخل المدارس.

الشكل رقم (2): متطلبات تطبيق ضمان الجودة والاعتماد المدرسي لمدارس التعليم العام في اليمن

المصدر: الباحثة بالاعتماد على نتائج الإطار النظري.

خامساً: المعايير المقترحة لتطبيق ضمان الجودة والاعتماد المدرسي:

في ضوء نتائج الدراسة المسحية لمؤشرات جودة التعليم العام في اليمن، يتضح أنٍ الواقع التعليمي يعاني من صعوبات جمة؛ ومن هنا تم بناء معايير مقترحة استنادا على التجارب التي تم دراستها في المجالات الآتية:

الإدارة المدرسية – المبنى المدرسي والإمكانيات المادية – المعلمين – المنهج المدرسي –المشاركة المجتمعية – التقييم.

- **مجال الإدارة المدرسية:**

– معيار الرؤية والرسالة والأهداف.
– معيار الأساليب الديموقراطية في إدارة المؤسسة التعليمية.
– معيار نظام إداري ومالي متطور.
– معيار الثقافة المؤسسية.

- **مجال المعلم:**

- معيار التخطيط.
- معيار استراتيجيات عمليتي التعليم والتعلم.
- مجال المادة العملية.

- **مجال المنهج الدراسي:**

- معيار توفر ممارسات داعمة للمنهج.
- معيار توفر أنشطة صفية ولاصفية.

- **مجال الطلبة:**

- معيار التمكين من البنية المعرفية للمواد الدراسية.
- معيار التمكن من المهارات الأساسية.
- معيار التمكين من المهارات الاجتماعية.
- معيار التمكين من الجوانب الوجدانية.
- التمكن من المهارات العامة.

- **مجال الإمكانيات المادية:**

- معيار المبنى المدرسي المناسب.
- معيار البنية الداعمة لعمليتي التعليم والتعلم.
- معيار توظيف الموارد المالية والمادية لدعم عمليتي التعليم والتعلم.
- معيار المصادر التعليمية الخاصة بتحقيق نواتج التعلم.

- **مجال ضمان الجودة والمساءلة:**

- معيار توفير نظام داخلي لضمان الجودة.
- معيار التقييم الذاتي والتحسين المستمر.

- **مجال المشاركة المجتمعية:**

- معيار توفير شراكة فعالة بين الأسرة والمؤسسة التعليمية.
- معيار تعاون المؤسسة مع المجتمع المحلي في تفعيل الشراكة المجتمعية.

سادساً: مراحل تطبيق التصور المقترح:

تتمثل مراحل تطبيق النموذج المقترح لتطبيق ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في المؤسسات التعليمية كما يلي:

- **مرحلة الإعداد والتأهيل:**

لا بد في هذه المرحلة أن يتم إنشاء وحدات داخلية لضمان الجودة والاعتماد المدرسي داخل المدارس تحت قيادة وحدة المنطقة التعليمية التابعة لمكتب التربية الخاصة بالمحافظة التي تتبع مباشرة هيئة ضمان الجودة والاعتماد المدرسي. تقوم هذه الوحدات بنشر ثقافة الجودة والاعتماد المدرسي بين جميع العاملين في المجتمع المدرسي، بالإضافة إلى تدريبهم على القيام بخطوات التقييم الذاتي داخل المدرسة.

- **مرحلة التقييم الذاتي:**

تقوم المدرسة بتقديم طلب للحصول على الاعتماد المدرسي من هيئة الاعتماد، ثم تعد دراسة تفصيلية (ذاتية) عن معايير الاعتماد المدرسي ومؤشراته عبر توفير وثائق رسمية توضح كل ما يدعم الدراسة الذاتية، وتعمل على تقديمه إلى اللجنة المختصة التابعة لهيئة الاعتماد؛ لتشكل القاعدة والأساس في عملية التقييم الخارجي التي ستقوم به هيئة الاعتماد.

- **مرحلة التقييم الخارجي:**

تقوم هيئة الاعتماد بتشكيل لجنة من المختصين لدراسة وثائق (الدراسة الذاتية) المقدمة من المدرسة الراغبة في الحصول على الاعتماد المدرسي، وتقوم تلك اللجنة بالزيارة الميدانية للتأكد من مصداقية تلك الوثائق بشكل مباشر لتقييم مستوى أداء المدرسة، في ضوء ذلك يتم إعداد تقرير يُقدم إلى هيئة الاعتماد.

- **مرحلة القرار:** تقوم هيئة الاعتماد بدراسة التقرير -الدراسة الذاتية والتقييم الخارجي- المقدم من المدرسة واللجنة، وتتم عملية نشر القرار علنياً بين جميع المدارس وهيئة الاعتماد إذ يتم اتخاذ إحدى القرارات التالية:
- **منح الاعتماد:** يشير هذا القرار إلى أن المدرسة مستوفية لجميع معايير الاعتماد، وبذلك يتم منح شهادة الاعتماد.
- **منح الاعتماد بشروط:** يشير هذا القرار إلى أن المدرسة مطالبة بتصحيح الأخطاء الموجودة فيها بصورة تدعمها للحصول على شهادة الاعتماد بدون شروط. تُمنح المدرسة مدة زمنية مناسبة لتصحيح تلك الأخطاء.

- **رفض الاعتماد:** لا يتم منح الاعتماد للمدرسة؛ لمخالفتها للمعايير، ولقوانين الهيئة وأحكامها.
- **مرحلة المتابعة (ما بعد الاعتماد):** تبدأ هذه المرحلة بعد منح المدرسة شهادة الاعتماد أو منح الاعتماد المشروط، إذ تقوم هيئة الاعتماد بعمل زيارات ميدانية خلال فترات محددة للتأكد من التزام المدرسة بمعايير الاعتماد والتوصيات المرتبطة بعمليات التحسين والتطوير المستمر، فإذا لم تلتزم المدرسة بتلبية معايير الاعتماد خلال فترة الاعتماد يتم سحب الاعتماد منها.

سابعاً: معوقات التصور المقترح:

- ضعف دعم القيادات العليا لتطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العام.
- ضعف المواد المالية المتاحة لعملية التطبيق لنظام ضمان الجودة والاعتماد المدرسي.
- مقاومة المستويات الإدارية المختلفة للتغيير.
- ضعف نشر ثقافة الاعتماد المدرسي بين أعضاء المجتمع المدرسي.
- زيادة الأعباء الإدارية داخل المدارس.

4- المقترحات:

- إجراء دراسة عن معوقات تطبيق ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام.
- إجراء دراسة عن معايير الاعتماد المهني لمعلمي مدارس التعليم الثانوي.

5- التوصيات:

- العمل على وجود استقرار دائم في البلاد من أجل تحقيق دور التعليم في التنمية.
- نشر ثقافة الجودة على جميع المستويات الإدارية لوزارة التربية والتعليم.
- الاهتمام بتنمية الكوادر الإدارية لنجاح مشاركتهم في مراحل الاعتماد المدرسي.

الخاتمة:

يظل التعليم الأساسي هو البداية لتنمية اليمن والنهوض به وذلك لدوره الواسع النطاق في بناء قدرات الأجيال في المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والمهارات الحياتية الأخرى التي تظل معه طوال فترة حياته؛ لذا فإن معظم الأسر اليمنية يفضلون أن يكتسب أبناؤهم المهارات الأساسية في مدارس تتميز بجودة التعليم، لا سيما أن المكانة التربوية تكون للمدارس التي تمتلك كوادرَ تعليمية، وتوفر كل ما يلزم من معامل ووسائل تعليمية متنوعة وتتيح الفرص لمشاركة الأسر في معالجة الصعوبات التي تواجه أبناءهم، وتظل هي الأساس الذي تبحث عنه تلك الأسر. وبما أن التعليم العام هو الأساس والأكثر انتشارًا في اليمن بسبب الزيادة السكانية من الفئة العمرية من (7–18) سنة فإن عملية تجويده وتوفير الخدمات التعليمية لطلابه هي ما نحاول الوصول إليه؛ لذا فإن تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد المدرسي يعد الحل الأمثل والمتاح للجميع من أجل الوصول للجودة التي نسعى إليها.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1- المالكي، عبد الرحمن بن دخيل (2021): متطلبات تطبيق معايير الاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام من وجهة نظر مديري المدارس الثانوية ومشرفي الإدارة المدرسية بمكة المكرمة، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، المجلد (1)، العدد (1)، ص: 69 - 89.

2- عودة، بسام أحمد (2020): إمكانية تطبيق معايير الاعتماد المدرسي لدولة قطر في المدارس الثانوية في محافظة العاصمة عمان ومعيقات تطبيقها والحلول المقترحة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

3- العبري، خلف بن مرهون وآخرون (2019): رؤية مقترحة للاعتماد المدرسي بسلطنة عمان في ضوء خبرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، مجلة العلوم التربوية، العدد (3)، الجزء (1)، ص: 406-336.

4- المطري، سميرة صالح محمد (2018): أنموذج مقترح لتهيئة مدارس التعليم العام في اليمن للاعتماد المدرسي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الإدارة والتخطيط التربوي، كلية التربية، جامعة صنعاء، اليمن.

5- أبو رحمة، محمد حسن (2018): متطلبات معايير الاعتماد المدرسي لضمان تطبيق الجودة في مدارس التعليم العام، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم، فلسطين.

6- العجرمي، راتب أحمد (2018): متطلبات تطبيق معايير الاعتماد المدرسي ومعوقاته في المدارس الخاصة في العاصمة عَمان من وجهة نظر القادة التربويين، رسالة ماجستير منشورة، قسم الإدارة والمناهج، كلية العلوم التربوية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

7- معروف، منار جمال (2018): مقومات تطبيق الاعتماد الأكاديمي في جامعة تشرين، مجلة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الهندسية المجلد (2)، العدد(2)، ص: 149 - 169.

8- عبد العليم، مها محمد محسن (2016): واقع الاعتماد المدرسي في مصر، ورقة علمية مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الثاني للقياس والتقييم في مصر بجامعة الزقازيق للفترة 30 - 31 يوليو 2016-م.

9- المجلس الأعلى للتخطيط (2015): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله وأنواعه المختلفة، 2014-2013، الجمهورية اليمنية، رئاسة الوزراء، الأمانة العامة.

10- السليماني، منى صالح محمد (2014): متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مدارس التعليم العام بمدينة ذمار، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية، جامعة ذمار.

11- المجلس الأعلى للتخطيط (2014): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله وأنواعه المختلفة، 2013-2012، الجمهورية اليمنية، رئاسة الوزراء، الأمانة العامة.

12- رشوان، أمل شوقي ثابت (2013): تصور مقترح لحل مشكلات تطبيق الجودة والاعتماد في التعليم ما قبل الجامعي، مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، العدد (13)، ص: 461 – 487.
13- المجلس الأعلى للتخطيط (2013): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله وأنواعه المختلفة، 2012-2011، الجمهورية اليمينة، رئاسة الوزراء، الأمانة العامة.
14- الهاجري، عبد العزيز بن سعيد (2013): سبل تحقيق التكامل والتنسيق بين الجامعات وإدارات التربية والتعليم لتطبيق معايير الاعتماد المدرسي، مؤتمر اللقاء السنوي السادس عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستين) – الاعتماد المدرسي، للفترة من 6-4 فبراير، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص: 505 – 518.
15- اللجنة الوطنية لضمان الجودة والاعتماد (2011): وثيقة معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم ما قبل الجامعي، وثيقة التعليم الأساسي، جمهورية مصر.
16- عاشورا، نيللي السيد وآخرون (2011): متطلبات تطبيق المعايير العالمية لضمان الجودة والاعتماد على التعليم الثانوي العام بمصر، مجلة القراءة والمعرفة، العدد (113)، ص 143 – 164.
17- العزاني، منير صالح محمد (2011): تطوير التعليم الأهلي قبل الجامعي في الجمهورية اليمنية في ضوء معايير الجودة الشاملة، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، مصر
18- البنك الدولي (2010): الجمهورية اليمنية: تقرير حول وضع التعليم التحديات والفرص.
19- الشناوي، أحمد محمد وعيد، هالة فوزي (2010): تحقيق الجودة بمؤسسات التعليم ما قبل الجامعي بمصر، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد (67)، 207 – 303.
20- مقبل، سعيد عبده أحمد (2010): مشكلات التعليم العام في الوطن العربي، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء: اليمن.
21- الصعر، أمة السلام مقبل (2010): بناء نموذج لخطة مدرسية استراتيجية لمدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة صنعاء، اليمن.
22- ضحاوي والمليجي، بيومي ورضا (2010): توجهات الإدارة التربوية الفعالة في مجتمع المعرفة، الطبعة (1)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
23- الشال، محمود مصطفي وعمارة، سامي فتحي (2009): متطلبات تهيئة مدارس التعليم بمحافظة البحيرة لتطبيق الاعتماد وضمان الجودة، مجلة كلية الزقازيق، العدد (64)، ص: 299 – 442.
24- محمد، أشرف السعيد (2008): الجودة الشاملة.
25- الطائي، يوسف حجيم وآخرون (2008):ـإدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، دار الوراق، الطبعة (1)، عمان، الأردن.
26- الربيعي، سعيد بن حمد (2008): التعليم العالي في عصر المعرفة التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل، الطبعة (1)، دار الشروق، عمان.

27- أحمد، على الحاج (2008): مسيرة التعليم الأساسي والثانوي في البلاد العربية، بحث مقدم إلى جائزة مؤسسة السعيد للعلوم والآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية لعام 2008، صنعاء، اليمن.
28- مجيد، سوسن شاكر والزيادات، محمد عواد (2007): إدارة الجودة الشاملة تطبيقات في الصناعة والتعليم، الطبعة (1)، دار الصفاء، عمان.
29- البهواشي، السيد عبد العزيز (2007): معجم مصطلحات الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي، الطبعة (1)، عالم الكتب، القاهرة، مصر.
30- عبوي، زيد منير (2006): إدارة الجودة الشاملة، الطبعة (1)، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان.
31- سباعي، أحمد سيد محمد (2005): تقييم فرص تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة كمرتكز لتحسين جودة أداء العملية التعليمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، القاهرة.
32- وزارة التربية والتعليم (2005): التشريعات التعليمية، مطابع الكتاب المدرسي، صنعاء، اليمن.
33- حسين، سلامة عبد العظيم (2005): الاعتماد وضمان الجودة في التعليم، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
34- البناء، عادل السعيد وعمارة، سامي فتحي (2005): إدراك أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات لاعتماد وضمان الجودة والصعوبات التي تواجه تطبيقه بمؤسسات التعليم العالي في مصر: دراسة ميدانية، المؤتمر القومي السنوي الثاني عشر (العربي الرابع)، المنعقد في الفترة 19-18 ديسمبر، جامعة عين شمس.
35- عبد الهادي، محمود عز الدين (2005): نماذج عالمية في الاعتماد وضمان الجودة للمؤسسات التعليمية، المؤتمر العلمي السنوي الثالث، المنعقد 30-29 يناير، الجزء(2)، بني سويف: كلية التربية.
36- قطاع التعليم(2000): المعلم بين الاحتياج الوظيفي والتأهيل، وثائق ندوة التعليم العام وآفاق تطويره، وزارة التربية والتعليم، صنعاء، اليمن، ص: 127 - 167.
37- الخضير، كاظم حمود (2000): إدارة الجودة الشاملة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة (1)، عمان، الأردن.
38- الأحمد، عدنان وآخرون (1999): تطوير نظم الجودة في التربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق، سوريا (كتاب مترجم).
39- ابن منظور، محمد (1997): لسان العرب، الطبعة (2)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
40- أبو حرب، محمد خير(1985): المعجم المدرسي، (د. ط)، دار طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، سوريا.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Md. Mahmood Alam (2015): Quality Assurance in School Education: http://ndpublisher.in/admin/issues/LCV6N1q.pdf.

2- Al-Haj Ibrahim, Hassan (2014): Quality Assurance and Accreditation in Education, Open Journal of Education, January 2014, 106- 110.

3- Parashar, N.sharma (2013): SCHOOL QUALITY ASSESSMENT AND ACCREDITATION (SQAA) – A REFORM PROPOSED BY CENTRAL BOARD OF SECONDARY EDUCATION TO ENHANCE THE EFFECTIVENESS OF AFFILIATED SCHOOLS. International Technology, Education and Development Conference, 4-5 March 2013, P 2848-2856

4- Mensching, Brian(2012): SCHOOL ACCREDITATION AND ITS IMPACT ON OUR WELS SCHOOLS. Master of Science Degree in Education. Martin Luther College New Ulm, MN.

5- Tenth Indian Reprint,(2003),NEW WEBSTERS DICTIONARY of the English Language, published by s.s.Chhabra for Surjeet Publications

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

- https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11548

www. yemeninformation.org
البريد الإلكتروني: YIC@ yemeninformation.org
مكتب صنعاء: 967-1-216282 - مكتب عدن: 772415913 - مكتب إب: 04-426502